# التطور المكاني للحدود السعودية الشرقية

**خالد بن عيسى علي الحازمي***

**إصدار يونيه لسنة ٢٠١٨ م**

**شعبة البحوث الجغرافية**

* محاضر بقسم جغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز.

## أولا: مقدمة

### ١. تمهيد

تهتم الجغرافيا السياسية بدراسة الوحدات السياسية، أي الوحدات والأقاليم المنظمة تنظيمياً سياسياً، من حيث عوامل نشأتها، وتكوينها وعلاقاتها الخارجية، وأثر العوامل الجغرافية على مجمل هذه العناصر، كما تهتم بدراسة آثار العوامل المكانية على العمليات والإجراءات والقرارات السياسية.

وتنضوي الجغرافيا السياسية تحت لواء الجغرافيا البشرية التي تبحث في العلاقات بين المجتمعات وبيئاتها الطبيعية، دون الالتزام بالأطر السياسية الخاصة التي تتخذها تلك المجتمعات، وهو ما تركز عليه الجغرافيا السياسية، التي تهتم بالمجتمعات في صورة علاقاتها السياسية (عبدالله، ١٩٧٦م، ص٥). وتعاني الجغرافيا السياسية من محدودية التعريفات التي تحدد مفهومها ومجال دراستها (محمود، ١٩٨٨م، ص٥). وليس هناك تعريف موحد متفق عليه في هذا الحقل، ويبدو أن ذلك من حسن حظ الجغرافيا السياسية، لأنه مكنها من البحث في كثير من الظواهر، التي تعكس كثيراً من الخصائص السياسية والمكانية، وهو ما يعتبره بعض النقاد سواء داخل حقل الجغرافيا أو خارجه بأنه غموض وخطأ يجب تداركه (Glassnar & de Blij، ١٩٨٩م، p3). ويعرِّف هارتشهورن/ Hartshorn الجغرافيا السياسية بأنها دراسة العلاقة بين الأرض في صورة الموقع والمساحة والموارد الاقتصادية، والدولة في صورة السكان من حيث قدراتهم وآرائهم ودوافعهم الاجتماعية، في ضوء تباين ظاهرات سطح الأرض، ودراسة العلاقات بين الدول في ضوء العوامل الجغرافية (هارون، ١٩٩٨م، ص٢٩). ويعتبر موضوع الحدود السياسية جوهر دراسات الجغرافية السياسية، نظراً لأهميتها في تحديد كيان الدولة كوحدة سياسية قائمة بذاتها، كما أشار إلى ذلك بريسكوت / Presscot الذي أوضح بأن الحدود تعين حد الإقليم الذي تشغله الدولة وتبسط سلطتها عليه بصفة قانونية (Prescott، ١٩٦٧م، p3).

إن تناول مسألة الحدود السياسية ليس بالأمر السهل لماله من أهمية خاصة ترتبط بسياسات وأمن واستراتيجيات الدول المتجاورة، وكانت الحدود سبباً رئيسياً في الحروب والمشاحنات بين دول العالم، خاصة في المراحل التاريخية الحديثة، ولنا في حربي الخليج

الأولى والثانية أقرب الأمثلة على ذلك، وهو ما أكده بومان /Bowman عندما أكد " أنه بسبب بعض منها(الحدود) تنشأ الحروب وليس بصورة عامة، ولكن في بعض السنوات زادت مواقع الخطر في العالم عدداً وزادت مناطق المشاحنات الحدودية طولاً" (الغامدي، ١٤٢٠هـ، ص٢١).

وتتميز المملكة العربية السعودية بحدود سياسية طويلة مع عدد كبير من الدول المجاورة لها، حيث ترتبط مع سبع دول كلها عربية بحدود برية يبلغ طولها نحو ٤,٤٠٠ كم، كما ترتبط مع عشر دول بحدود بحرية، خمس منها في الخليج العربي، والأخرى في البحر الأحمر، ويبلغ مجموع أطوالها نحو ٢٤٧٠ كم تقريباً.

وترتبط الحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية مع دول تشاركها كثيراً من معتقداتها وثقافتها، لذلك فقد ارتبطت المملكة مع هذه الدول بعلاقات قوية ومتينة منذ البدايات الأولى لها، وبمواثيق ومعاهدات تتعلق بمسائل تحديد الحدود بينها.

ولا تنبع أهمية الحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية من كونها حدود فاصلة بين المملكة وجيرانها من الدول فحسب، ولكنها تنبع من أهمية المنطقة التي توجد بها كأحد أهم المواقع الاقتصادية، ليس على المستوى الخليجي أو العربي فحسب، بل على المستوى العالمي. إن هذه الأهمية والتميز لهذه المناطق، تعتبر من أهم الدوافع التي أدت إلى دراسة وإظهار وتبيين وضع الحدود في هذه المنطقة من وجهة نظر الجغرافيا السياسية، مع الاستعانة بما هو متوافر ومتاح من دراسات ومعاهدات واتفاقيات وخرائط ذوات صلة.

## ٢. مشكلة الدراسة وأهميتها

مع ظهور المملكة العربية السعودية كدولة مستقلة ومع ظهور النفط بعد فترة قصيرة، ثم نشأة الدول الخليجية الأخرى، تزايدت أهمية الحدود في منطقة الخليج العربي، ونشأت العديد من القضايا والنزاعات الحدودية في المنطقة، وانطلقت هذه القضايا والنزاعات من أسس سياسية واقتصادية وتاريخية واجتماعية. وقد ظهرت بالفعل العديد من النزاعات في منطقة الخليج العربي، وشملت قطاعات مهمة من الحدود الشرقية البرية والبحرية للمملكة العربية السعودية. ومع أن عدداً محدوداً من هذه النزاعات والمشاكل الحدودية أسفر عن مواجهات مباشرة محدودة، فإن بعضاً من هذه الحدود ظلت نقاط توتر يمكن أن تثور بين

الحين والآخر، نظراً لطبيعة الأوضاع السياسة والاقتصادية والتاريخية في منطقة الخليج العربي.

وتمتلك المملكة العربية السعودية حدوداً برية وبحرية مع عدد من الدول المجاورة لها، وتمثل الحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية بشقيها (البري- البحري) أهمية استراتيجية كبيرة، نظراً لعدد من العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية، لذلك فإن مسألة ترسيم حدودها وتأمينها وحمايتها في هذه المنطقة يعد مطلباً ضرورياً وملحاً إذا ما أرادت لنفسها خيارا يكفل لها زيادة مواردها الإقتصادية ويوفر لها أبعاداً أمنية مستقرة.

تمثل دراسة التطور التاريخي للحدود السياسية أهمية بالغة في معرفة الكيفية والعوامل والظروف التي ساعدت وأدت إلى تطور الحدود خلال الفترات الزمنية السابقة، ويعالج هذا الموضوع التطور المكاني للحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية خلال دوريها الأول (١١٥٧ -١٢٣٣هـ)، والثاني (١٢٤٠-١٣٠٩هـ)، والتي كانت قائمة على مفهوم التخوم/ Frontiers، وفي وقت لم تكن الحدود السياسية قد ظهر مفهومها المعاصر القائم والمرتبط بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

**وتبرز أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط التالية :**

أ-محدودية الأبحاث الجغرافية عن المملكة العربية السعودية بصفه عامة، وأبحاث الجغرافيا السياسية وموضوعاتها، ومنها الحدود بصفة خاصة، حيث ظل معظم الاهتمام بها إما أن يكون منقولاً عن الكتابات الغربية أو مقتصراً على منطقة الخليج العربي ويحمل كثيراً من المغالطات والأخطاء.

ب-أهمية موضوع الحدود السياسية بصفة عامة كونها أحد أهم المواضيع إثارة للمشاكل بين دول المنطقة.

ج- الأهمية الاقتصادية والسياسية لمنطقة الحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية على الصعيدين المحلي والعالمي .

د-مدى حساسية مناطق الحدود الشرقية للمملكة نظراً لارتباطها مع حدود دول ترتبط معها بعلاقات تاريخية وثقافية وأخوية عميقة جداً.

## ٣. أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الخلفية السياسية والتاريخية للحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية من خلال التعرف على نشأتها وتطورها خلال الفترات الزمنية السابقة.

## ٤. تساؤلات الدراسة

تحقيقا لهدف هذه الدراسة، جرى وضع عدد من التساؤلات المحددة على النحو التالي:-

أ- هل عرفت منطقة الخليج العربي حدوداً سياسية قبل عصر النفط ؟

ب- هل كان لظهور النفط دور رئيسي في ظهور مشاكل الحدود مع الدول المجاورة شرق المملكة العربية السعودية ؟

## ٥. منهج الدراسة

استخدم الباحث في انجاز هذه الدراسة عدداً من المناهج، اقتضى موضوع الدراسة وطبيعتها استخدامها، حيث تم الاستعانة بالمنهج التاريخي/ Historical Approach لدراسة ما يتعلق بنشأة الحدود السياسية الشرقية للمملكة العربية السعودية، نظرا لما يتطلبه هذا الجانب من المعلومات التاريخية المستقاه من المصادر والمراجع التي تعرضت لتاريخ هذه الحدود ونشأتها، كما يتطلب هذا المنهج تجهيز مجموعة من الخرائط التي توضح نمو أو انكماش الحدود عبر الفترات الزمنية المتميزة. إضافة إلى المنهج التاريخي فقد أستخدم المنهج الوصفي التحليلي/ Descriptive Analytical Approach للاستفادة منه في معالجة كثير من موضوعات البحث، خاصة ما يتعلق بالجانبين الطبيعي والبشري لمنطقة الحدود السياسية الشرقية للمملكة العربية السعودية من خلال الاستعانة بالبيانات والخرائط التي يمكن الحصول عليها.

## ٦. مصطلحات الدراسة

### الدولة / State

تعتبر الدولة أقوى النظم والمؤسسات الاجتماعية، كما تعد من أعقد الأنظمة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية. وتعد الدولة نظاماً أو مؤسسة ضرورية، بمعنى أنها نشأت من

خلال الغرائز الأولية عند الإنسان، ثم نمت تدريجياً، كما أنها تعد الموضوع الأساسي في الجغرافيا السياسية فهي محور الاهتمام في هذا المجال، لأن الدولة هي المظهر الأبرز لكل وحدة سياسية من حيث موقعها ومظاهرها التضاريسية ومساحتها وشكلها ومستوى علاقاتها بالدول ونظمها وسكانها والنشاط الاقتصادي والمستوى الثقافي والحضاري (هارون، ١٩٩٨م، ص ٥٥-٥٨). وهناك مجموعة كبيرة من التعريفات لمصطلح الدولة / State وفي هذا الصدد يذكر باوندز / Pounds أن الدولة تتكون من أرض وشعب ونظام حكومي له سلطة على شعبه وأرضه، وأن ذلك الشعب يختلف عن الشعوب الأخرى بالروابط الثقافية التي تربط أفراده مع بعضهم بعضاً ولهم شعور متجانس ضمن إطار المميزات التي يتميزون بها اجتماعياً وحضارياً وعنصرياً (عبد الوهاب، ١٩٧٧م، ص١٦)

- **التخـوم / Frontiers**

وهي عبارة عن مناطق حدودية سابقة لمفهوم أو مصطلح الحدود السياسية (رياض، ١٩٧٩م، ص١٩٨) ، وقد شاع استخدام هذا المصطلح في الماضي، عندما لم تكن الحدود السياسية معروفة بالشكل الحالي، وهي مناطق لا تدعيها الدول وغير ممسوحة، وكانت عبارة عن مناطق عبور، وهي منطقة جغرافية لها بعدان (طول وعرض) كما أنها ظاهرة جغرافية أكثر من كونها قانونية. وتضم التخوم موارد طبيعية واقتصادية وبشرية، وتتعدد بها اللغات واللهجات، وينقسم فيها ولاء السكان وتختلط فيها الأنظمة الاقتصادية (الديب، ١٩٩٠م، ص ٢٣٦-٢٣٧) ، وقد قسمها لابراديل/ Lapradelle إلى ثلاثة أقسام : المنطقة الحدية، نطاق الحدود، الجوار (رياض،١٩٧٩م).

- **الحدود / Boundaries**

الحد يعني الفصل والمنع من الاختلاط ويقصد بها الخطوط التي ترسم على الخرائط والتي تحدد الأراضي التي تمارس فيها الدولة سيادتها وتخضعها لسلطانها ويكون حق الانتفاع بها واستغلالها ويدخل في ذلك النطاق الأرضي والبحري وباطنه وما فوقه من مجال حيوي (الديب، ١٩٩٠م، ص٢٣٥).

- **الحدود الطبيعية / Physical Boundaries**

الجبال أو الأنهار أو السواحل، وتتميز بسهولة التحديد بحيث تتمشى مع الظاهرات الطبيعية سواء على الطبيعة أو حتى على الخرائط (أبو عيانة، ١٩٨٣م، ص١٥٢).

- **الحدود الهندسية / Geometric Boundaries**

وهي تلك الحدود التي غالباً ما تتبع خطوطاً مستقيمة تصل بين نقطتين معلومتين أو مماسات دوائر أو أقواس في دوائر معلوم مركزها ونصف قطرها أو تكون بأشكال فلكية تتفق مع خطوط الطول أو دوائر العرض (الديب، ١٩٩٠م، ص٣٧٩)، وهي لا ترسم أو توضع غالبا إلا في مناطق الصحاري أو الأقاليم الجديدة التي لم تعمر (صادق، ١٩٩٨م، ص١٠٦).

- **الحدود التاريخية / Historical Boundaries**

وهي الحدود التي وضعت في الماضي ولم يطرأ عليها تغيير منذ ذلك الزمن، حتى اكتسبت قوة بموجب هذه الملكية أو الحيازة الأزلية (الراوي، ١٩٧٥م، ص٣٥).

- **الحدود البشرية الحضارية / Anthropogeographic Boundaries**

وهي نوع من الحدود له ارتباط بالمظاهر البشرية كاللغات والديانات والقوميات والسلالات (هارون، ١٩٩٨م، ص١٩٠)، وهي من أفضل أنواع الحدود السياسية وتهدف إلى فصل الجماعات البشرية المتجاورة حسب إحدى الصفات الحضارية المميزة لها أهمها اللغة والقومية (عقيل، ١٩٦٢م، ص١٢٤).

- **تعريف الحدود / Boundary Definition**

وهي إحدى مراحل صناعة الحدود وتوضع فيها معاهدة الحدود ويوضع في هذه المعاهدة وصف الحدود والمناطق التي تمر بها، ويفضل أن يكون الوصف تفصيلياً ودقيقاً (الديب، ١٩٩٠م، ص١٤٨).

- **تعيين الحدود / Boundary Delimitation**

وهي مرحلة تلي مرحلة التعريف للحد السياسي، حيث يتم تعيين الحد من قبل اللجنة الجغرافية والقانونية التي تستعين بالخرائط التفصيلية والصور الجوية لتحديد موقع الحد على الخرائط أي نقل ما هو موجود في الأماكن الحدودية إلى الخرائط (سعودي، ١٩٩٧م، ص٢١٤).

- **تخطيط الحدود / Boundary Demarcation**

تلي مرحلة تحديد الحدود وفيها يتم ترسيم خط الحدود على الطبيعة ويتم في هذه المرحلة الاستعانة بما تم الانتهاء إليه في المعاهدات والاتفاقيات وما تم جمعه من معلومات تفصيلية عن مواقع خط سير الحدود (رضوان، ١٩٩٨م، ص٣٩٩).

- **إدارة الحدود / Boundary Administration**

يعني ويهتم هذا المصطلح بالمحافظة على الحد الخطي السياسي وإبقاء فاعليته وحراسته، ومراقبة حالات الانتقال عبر المراكز الحدودية وضبط التسلل والتهريب وضمان الأمن الحدودي (الديب، ١٩٩٠م، ص٣٤٩).

- **الحدود السابقة / Antecendent Boundary**

وهو نوع من الحدود سابق للاستيطان البشري ولجميع المظاهر الحضارية للدولة، وترسم هذه الحدود في الأراضي الفضاء التي لا يسكنها سوى عدد محدود جداً من البشر، وقد تعمر هذه المناطق نتيجة لكشف اقتصادي على سبيل المثال، مما يؤدي إلى إنشاء الطرق والموانئ وظهور المدن (سعودي، ١٩٩٧م، ص٩٥).

- **الحدود اللاحقة أو التالية / Subsequent Boundary**

وينشأ هذا النوع من الحدود بعد نشأة المظاهر الحضارية في المنطقة، بمعنى أنها تكون تالية لنشأة هذه المظاهر، وهي تفصل في الغالب (ليس شرطاً) بين مجموعات لغوية أو دينية مختلفة كما هو الحال بالنسبة للحدود بين الهند والباكستان(هارون، ١٩٩٨م، ص١١٩).

- **الحدود المفروضة / Superimposed Boundaries**

وهي نوع من الحدود وضعت بعد توطن السكان ولا يخضع تحديدها للظروف القومية أو الحضارية القائمة في منطقة الحدود وتنشأ بين الدول المتحاربة مثال ذلك الحدود التي وضعتها الدول الإستعمارية بين مستعمراتها في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية (سعودي، ١٩٩٧م، ص ٢١٦)، أو خطوط الهدنة كما هو الحال في الحدود الهندية الباكستانية في جامو وكشمير والحدود الفلسطينية الإسرائيلية في قطاع غزة.

- **الموقع الاستراتيجي / Stratigic Location**

وهو من العناصر المهمة، بل أكثرها حساسية، في البناء الجغرافي للدولة وتختلف أهمية الموقع الاستراتيجي بتغير الظروف، فالدول أو أجزاؤها قد تكون لها أهمية استراتيجية في فترة زمنية معينة، كأن تتحكم في الطرق العالمية مثلاً (سعودي، ١٩٩٧م، ص٣٤). وأصبحت إمكانية الاتصال / Accessibility في العصر الحديث ميزة كبرى في موقع أي وحدة سياسية، وأصبح موقع الدول بالنسبة للدول المحيطة بها أو بالنسبة للكتل المائية المتاخمة لها مكونا حيوياً من مكونات قوتها (عبدالله ، ١٩٧٦م، ص٤٤)، بمعنى أن أهمية الموقع الاستراتيجي يعود إلى ماله من أهمية ومميزات اقتصادية وحربية مؤثرة من خلال التحكم في الطرق التجارية في أوقات السلم ومن خلال إنشاء القواعد الحربية أثناء الحروب (الديب، ١٩٩٠م، ص١٠٩).

- **المياه الداخلية / Internal waters**

وهي المنطقة التي تتضمن المرافئ والخلجان والأنهار والبحيرات التي لا تنازع فيها سيطرة الدولة وسيادتها، وتتضمن كذلك المياه المجاورة للساحل والتي تعد ضمن خط القاعدة أو خط الأساس Base–Line (أبو عيانة، ١٩٨٣م، ص١٦٢)، كما يفيد الاعتراف بالمياه الداخلية في تحديد الحد السياسي البحري للدولة.

- **البحر الإقليمي / Territorial Sea**

ويقصد بها المنطقة التي تتحدد فيها سيادة الدولة فقط بحق المرور البريء للسفن الأجنبية عبر هذه المياه ولا يمتد هذا الحق على أية حال إلى الطيران فوق المياه الإقليمية (أبو عيانة، ١٩٨٣م، ص١٦٢)، ويتفاوت عرض المياه الإقليمية من دولة إلى أخرى حسب ادعاءات الدول بخصوص هذا الموضوع وتخضع السفن والأفراد في هذه المياه لتشريعات الدولة صاحبة السيادة ، ولكنه لا يتجاوز ٢٤ ميلاً.

- **المنطقة الملاصقة / Contiguous zone**

وتقع مياه هذه المنطقة إلى جوار المياه الإقليمية من جهة البحر، وتمارس فيها الدولة سلطات جمركية وإجراءات خاصة بالهجرة وقوانين مالية وصحية، ويجب أن لا يتعدى عرضها نحو ٢٤ ميلاً بحرياً من خط القاعدة الذي يبدأ عنده قياس البحر الإقليمي، وذلك حسب ما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢م (مدني، ١٤١٧هـ، ص٦٤).

- **الرصيف القاري / Continental Shelf**

وهي المنطقة التي تنحدر إلى البحر أو المحيط كلما ابتعدت عن الساحل حتى تصل فوقها المياه إلى عمق ٢٠٠م وللدولة المجاورة حق السيادة عليه للتنقيب عن الثروات الطبيعية واستغلالها (السماك،١٩٨٨م، ص٤٤٨).

- **المنطقة المحايدة / Neutral Zone**

وهي منطقة تلي منطقة المياه الملاصقة كحد معين تراه بعض الدول ضرورياً لسلامتها، ويحظر على الدول فيها القيام بعمليات حربية، وهناك اختلاف بين الدول من حيث تحديد المسافة الخاصة بها، ويطلق عليها أحياناً نطاق الأمان (عقيل، ١٩٦٢م، ص٢٢١) / Security Zone.

- **أعالي البحار / High Seas**

وهي عبارة عن مناطق لا تدعيها أي دولة ومتاحة للجميع بدون قيود، وتعتبر تراثاً مشاعاً للإنسانية كلها إلا أن بعض الدول القوية تحاول السيطرة على هذه المناطق من خلال الأساطيل البحرية والمنصات العائمة (الديب، ١٩٩٠، ص٤٢٠).

- **المنطقة الاقتصادية الخالصة / Exclusive Economic Zone**

تقوم فكرتها على أنها منطقة بحرية تمتد مسافة (٢٠٠) ميل بحري تقاس من خط الأساس الذي يقاس منه البحر الإقليمي، بغرض الكشف واستغلال الثروات الطبيعية الموجودة والمرتكزة على القاع وما هو تحت القاع (السيف، ١٩٩٠م، ص١٢١).

- **خط القاعدة(خط الأساس) / Base line**

هو الخط الذي يبدأ منه قياس المياه الإقليمية، ولا تعد المياه الداخلية جزءا من البحر الإقليمي (الديب، ١٩٩٠، ص٤١٨).

### ٧. الدراسات السابقة

هناك عدد من الدراسات التي تناولت موضوع الحدود السياسية للمملكة العربية السعودية سواء البرية منها أو البحرية. وسنحاول في هذا الإطار استعراض بعض الدراسات التي تناولت هذا الجانب على النحو التالي :-

- دراسة **(كيلي ،١٩٧١م)** التي أوضحت ملابسات قضية واحة البريمي بين المملكة العربية السعودية من ناحية وسلطنة مسقط وإمارة أبو ظبي من ناحية أخرى وقد بلغت ذروتها

منذ أوائل الخمسينيات من القرن العشرين، وقد عالج (كيلي) هذه القضية بشيء من التفصيل والإيضاح من خلال عرضه لمشكلة الحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية عرضاً كاملاً عاد فيه إلى الجذور التاريخية ذات الصلة بها، ومفصلاً فيه الخلفية التاريخية خلال ١٥٠ عاماً مضت. ثم يوضح في الوقت نفسه واقعها الحالي (خلال فترة تأليف الكتاب). إلا أن ما يؤخذ على هذه الدراسة انحيازها لصالح موقف بريطانيا.

– لقد هدفت دراسة (العرفج، ١٩٨٣م) إلى تحليل السياسة البحرية للمملكة العربية السعودية وأكثر العوامل أهمية وإسهاماً في التطورات الحديثة التي طرأت عليها، بالإضافة إلى دراسة الكيفية التي استطاعت المملكة من خلالها أن تحقق مصالحها القومية البحرية بشكل غير متناقض مع المصالح الخاصة بالمجتمع الدولي وذلك خلال الفترة ١٩٤٨ – ١٩٧٨م. وأهم ما خلصت إليه دراسة العرفج أن سياسة المملكة البحرية وضعت بدقة لكي تعزز المصالح الاقتصادية والأمنية والوطنية للدولة مع أخذ مصالح المجتمعات الإقليمية والدولية بعين الاعتبار.

– كان الهدف الأساسي لدراسة (Abu–Dawood,1984) هو فحص حركة الناس وانتقالهم عبر حدود المملكة العربية السعودية من أجل تحديد وظائف وجدوى هذه الحدود، ثم وصف تطورها التاريخي بما في ذلك توضيح الخلافات الخاصة بتعيين الحدود والخلافات الإقليمية مع الدول المجاورة . وخلصت الدراسة إلى أن العامل الرئيسي الذي يؤثر على موقف الناس من هذه الحدود يتمحور في الصعوبات التي يصطدمون بها(كالحصول على تأشيرة– وقت الترحال – مسافة الرحلة).

– تطرق (الحسيني، ١٩٨٤م) في دراسته لمشكلات الحدود السياسية للمملكة العربية السعودية في منطقة الخليج العربي سواء البرية أو البحرية مع كل من (الكويت، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر، عمان، إيران) مشيراً إلى عددٍ من الاتفاقيات التي توضح مناطق الحدود، وموضحاً أن المملكة استخدمت الطرق السلمية والهادئة في إنهاء المشكلات الحدودية حرصا على العلاقات التي تربطها مع تلك البلدان.

– أشار (العقاد، ١٩٨٥م) إلى كيفية استخدام الوثائق في منازعات الحدود بمنطقة الخليج العربي حول واحات البريمي التي أصبحت موضع نزاع بين المملكة العربية السعودية

من جهة، وإمارة أبو ظبي وسلطنة عمان من جهة أخرى، وأوضح الحقوق العادلة للسيادة السعودية على هذه المنطقة وفقاً لعدد من الوثائق تتراوح ما بين المراسلات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة، إضافة إلى سجلات الزكاة. وحاول الباحث هنا إثبات الحق السعودي في السيادة على هذه المناطق من خلال المستندات المذكورة والتي لم تلق ترحيباً من المملكة المتحدة آنذاك.

– استعرض (أباظه، ١٩٨٧م) الأساس التاريخي للحدود السياسية للدولة السعودية منذ نشأتها في منتصف القرن الثاني عشر الهجري حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ثم تناول التطور التاريخي لهذه الحدود بين الحربين العالميتين على جميع الاتجاهات، وركز على معالجة هذه القضية (الحدودية) من منطلقات الدولة وأهدافها وأساليب التعارض واتخاذ القرارات السياسية. كما أبرز مطالب القوى المحلية المحيطة بالدولة السعودية من جهة والقوى العالمية من جهة أخرى.

– تطرق (المنقوري، ١٤٠٨هـ) إلى موضوع الحدود السياسية الشمالية للمملكة العربية السعودية مستعرضاً في ذلك بدايات تكوين الحدود السعودية بداية من فتح الرياض وزيادة مساحة الدولة من خلال التوسعات الأفقية للملك عبد العزيز والتطورات الحاصلة بحدود هذه الدولة الناشئة، ثم أشار إلى الاتفاقيات التي بموجبها تم تعيين وتحديد حدود المملكة العربية السعودية مع جاراتها كل من (الكويت، العراق، الأردن) كاتفاقية حدا والمحمره وعمان.

– ناقش (الديب، ١٩٩٠م) مدى أحقية المملكة العربية السعودية في استغلال مواردها الحية في مناطقها الاقتصادية الخالصة، موضحاً القواعد العامة المطبقة على الموارد الحية ومدى تمتع المملكة بحقوقها في هذا المجال طبقاً لاتفاقية الأمم المتحدة للبحار عام ١٩٨٢م من خلال المادة رقم ٥٦/١/أ، ومدى إمكانية قيام المملكة بتطبيق الأحكام الخاصة باستغلال هذه الموارد. وخلصت هذه الدراسة إلى أن للمملكة العربية السعودية حقوقاً في المواد الحية لمنطقتها الاقتصادية الخالصة، وأن توقيع المملكة على هذه الاتفاقية جاء في مصلحتها لتجنب المنازعات مع الدول المجاورة أو المقابلة لها، ولتتمكن من تنمية هذه الموارد والمحافظة عليها.

– تناول (ربيعي، ١٩٩٠م) الحدود السياسية لكل من المملكة العربية السعودية والكويت خلال الفترة (١٩١٩/١٩٣٩م) وناقش الخلفية التاريخية لحدود الدولة السعودية مشيراً إلى المشكلات الحدودية مع الدول المجاورة لها. وخلص إلى أن المملكة قد جاهدت في الحفاظ على أمن حدودها وسلامتها خلال هذه الحقبة التاريخية من خلال المفاوضات السلمية، أو القوة إذا لزم الأمر، مما كان له تأثير على علاقات المملكة مع جيرانها.

– ناقشت (السيف، ١٤١٠هـ) مسألة المياه الإقليمية للمملكة العربية السعودية موضحة السياسة البحرية للمملكة العربية السعودية، والأهمية الأستراتيجية لمياهها الإقليمية، والاتفاقات الحدودية البحرية مع الدول المجاورة لها، وأهم ما خلصت إليه هذه الدراسة هو أن الطبيعة الجغرافية للمياه الإقليمية للمملكة أثرت تأثيراً مباشراً على سياستها البحرية، وأن ظهور النفط كان له الدور الأكبر في عملية الإسراع بتحديد الحدود البحرية، وأوصت بضرورة رسم خرائط تفصيلية يقاس منها عرض البحر الإقليمي، وكذلك سرعة إنهاء ما تبقي من حدود بحرية لم يتفق بعد عليها.

– تناول (الساعاتي، ١٤١٢هـ) الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية موضحاً مشكلات حدودها مع دول الخليج العربي وخاصة فيما يتعلق بمشكلة (البريمي) ومشكلة الحدود مع دولة قطر. كما أشار إلى مسألة الحدود مع كل من إيران فيما يتعلق بالحدود البحرية، والعراق والأردن واليمن وخلص من دراسته إلى براعة الدبلوماسية السعودية في تأمين حدودها وتثبيت أملاكها عبر مجموعة من الوثائق والاعترافات الرسمية الدولية المتبادلة، وأن التعامل الحضاري السعودي في المفاوضات ومن خلال مبدأ (التنازل المتبادل) (والرضا التام) قد آتى ثماره في تصفية كثير من مشكلاتها الحدودية.

– هدفت دراسة ( Al Muwaled,1993) إلى تحليل اتفاقيات الرصيف القاري وخصوصاً التأثيرات الجغرافية، والبحث عما إذا كانت طريقة تحديد الحدود يمكن تطبيقها في مكان آخر، ثم دراسة مناطق الحدود غير المتفق عليها وإمكانية إيجاد حلول مناسبة لها، وأهم ما خلصت إليه الدراسة : أن هناك أربع مراحل يمكن من خلالها لأي دولة تحديد حدودها البحرية مع الدول المتجاورة وقد نجحت المملكة العربية السعودية في تحقيق ذلك مع

جيرانها (تحديد الحدود الأرضية– توضيح خط القياس – مسألة الجزر – طرق تعيين الحدود).

– ناقش (الغامدي، ١٤٢٠هـ) قضية الحدود السعودية اليمنية بهدف التمهيد لقرار تسوية سلمية ثنائية بين البلدين، من خلال دراسة العديد من العوامل التي تؤثر على موقع (الحدود المنطقية) المقترحة وأهم ما خلصت إليه دراسته أن هناك عدداً من العوامل التي لها تأثير كبير على الحدود، والتي يجب أخذها بالحسبان في تسوية القضية الحدودية بين البلدين، كالعوامل الجغرافية، والتاريخية، وتوزيع السكان، ومدى تفاعلهم على منطقة الحدود.

– سعى (أبو داود ، ١٤٢٢هـ) إلى تحقيق عدد من الأهداف في دراسته، كمعرفة المراحل والتطورات القانونية والجغرافية التي مرت بها الحدود البحرية السعودية، ثم معرفة الأساليب التي حلت بها بعض مشكلاتها الحدودية البحرية، وأهم ما خلصت إليه هذه الدراسة : أن معظم حدود المملكة البحرية تتمتع بأوضاع جغرافية وسياسية مميزة، وأن العوامل الاقتصادية والأمنية هي الدافع الأكبر لدى حكومة المملكة العربية السعودية للإسراع بتحديد مناطقها البحرية.

– هدفت دراسة (أبو داود ، ١٤٢٣هـ ) إلى تسليط الضوء على قضية الحدود البحرية بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت في المناطق البحرية المحاذية للمنطقة المقسومة في اتجاه البحر العالي / High Seas بما في ذلك الجزر الموجودة بتلك المنطقة.

وهناك عدد من الدراسات ذات صلة بموضوع البحث نذكر منها:

– دراسة (قاسم، ١٩٧٠م) وتتبع فيها مراحل التوسع السعودي في سواحل الإحساء وما ترتب عليه من تهديد لإمارة الكويت.

– دراسة (غنيم، ١٩٧٥م) عن مشكلات الحدود السياسية في الساحل الغربي للخليج العربي.

– دراسة (كوري، ١٩٧٥م) عن جيبوليتيكا منطقة الخليج العربي ووضعها في ميزان القوى الدولي.

– دراسة (AlBaharna ,1975) عن مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي.

– دراسة (الفيل، ١٩٧٦م) وناقشت مشكلات الحدود السياسية بين إمارات الخليج العربي ومشكلاتها مع الدول المجاورة وخاصة فيما يتعلق بمشكلة واحة البريمي.

دراسة (الأشعل، ١٩٧٨م) وأوضحت مشاكل الحدود بصفة عامة بين دول الخليج العربية ودرجة خطورتها وطبيعة مشاكل منطقة الخليج العربي وتميزها عن المشاكل في بقية أنحاء العالم.

– دراسة (الهيتي، ١٩٨١م) عن الجغرافيا السياسية للخليج العربي التي تناولت المقومات الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتطورات السياسية للمنطقة.

– دراسة (ناصف، ١٩٨٢م) وتناولت حقيقة صراع القوى الاستعمارية على الخليج العربي والتطورات السياسية بالمنطقة.

– دراسة (درويش ، ١٩٨٥م) وتناول فيها أمن الخليج العربي ودور القوى العظمى واستراتيجيات دولها نحوه.

– دراسة (فاضل، ١٩٨٧م) وقد قدمت نبذة موجزة عن الواقع المعاصر لمنطقة الخليج العربي، والأهمية العالمية الحالية لهذه المنطقة وبخاصة دول مجلس التعاون الخليجي.

– دراسة (مدني، ١٩٨٧م) وأوضحت الوضع القانوني لكل من الخليج العربي ومضيق هرمز في ضوء قواعد القانون الدولي الجديد للبحار.

– دراسة (أبو الوفا، ١٩٨٨م) وتطرقت إلى القواعد التي تحكم تلغيم الأمتدادات البحرية والوضع القانوني لتلغيم مياه الخليج العربي وأثر وضع هذه الالغام على المملكة العربية السعودية.

– دراسة (الديب، ١٩٨٨م) وأشار فيها إلى الوضع القانوني للفضاء الجوي فوق القطاعات البحرية السعودية (كالبحر الإقليمي– المنطقة الملاصقة – المنطقة الاقتصادية).

– دراسة (سلون، بي جي، ١٩٩٢م) عن نشأة الكويت وحدودها مع جيرانها كالسعودية والعراق.

– دراسة (مرهون، ١٩٩٢م) عن نزاعات الحدود في شبه الجزيرة العربية .

– دراسة (Richard Schofield,1992) عن نزاعات الحدود العربية، ويقع في ٢٤ مجلداً.

– دراسة (أبو العلا، ١٩٩٣م) وركزت على موضوع الحدود السياسية للكويت مع المملكة العربية السعودية.

– دراسة (مشكور،١٩٩٣م) عن نزاعات الحدود في الخليج العربي .

– دراسة ( Richard Schofield,1995) عن مشكلات الجزر والحدود البحرية في الخليج العربي .

– دراسة (أبو داود ، ١٩٩٨م ) التي ركزت على تحليل الخصائص المورفولوجية للمملكة العربية السعودية .

– دراسة (عفيفي ، ٢٠٠٠م ) عن مشكلات الحدود في شبه الجزيرة العربية .

وإضافة إلى ما سبق، هناك عدد من الكتب والأبحاث والدراسات ذات صلة بالجغرافيا السياسية والتاريخ والسياسة والقانون لها علاقة بموضوع البحث مثل (Prescott,1967&1978 )وعقيل،١٩٦٧م) و(Muir,1975) و(الراوي، ١٩٧٥م) و(عبد الله، ١٩٧٧م) و(رياض، ١٩٧٩م) و(إبراهيم، ١٩٨١م) و(الفرا، ١٩٨٢م) و(القصاب، ١٩٨٦م) و(عمران،١٤٠٧هـ) و(المنقوري،١٩٨٧م) و(الغامدي،١٩٨٧م) و(Miller,1989) و(الديب،١٩٩٠،١٩٨٩م) و(عابدين،١٤١٠هـ) و(الديب،١٩٩٢،٩٠م) و(Broudus,1990) و(Wilkinson,1991) و(أبو داود، ١٩٩٣م ،١٤٢٢هـ ، و١٤٢٣هـ) و(نويهض، ١٩٩٤م) و(هارون ، ١٩٩٨م)، و(الهيتي ، ١٤٢٠هـ)، و(السرياني ،١٤٢٢هـ).

## ٨. الأطر المكانية والزمانية للدراسة

يقتصر الإطار المكاني لهذه الدراسة على الأجزاء الشرقية للمملكة العربية السعودية، والتي تضم المناطق الحدودية مع دول الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان وإيران وتقع منطقة الدراسة بين دائرتي عرض ْ١٧–ْ٢٨ شمالاً وخطي طول ْ٤٦– ْ٥٦ شرقاً تقريباً (شكل رقم١).

كما تنحصر الحدود الزمنية لهذه الدراسة خلال الفترة التي أعقبت إنشاء الدولة السعودية الأولى عام ١١٥٧هـ الموافق للعام ١٧٤٤م حتى وقتنا الحاضر، إلا إنه سيتم التركيز بشكل كبير على الفترة الزمنية الواقعة بين عامي (١٣٣٢–١٤٢٣هـ) الموافق (١٩١٣ – ٢٠٠٢م) وهي الفترة الزمنية التي بدأ فيها ظهور الحدود السياسية المعاصرة

بمفهومها الحديث في منطقة الخليج العربي، وتطور أحداثها وفصولها المتتالية لما يقارب ٩٠ عاماً.

شكل رقم (١)
حدود منطقة الدراسة

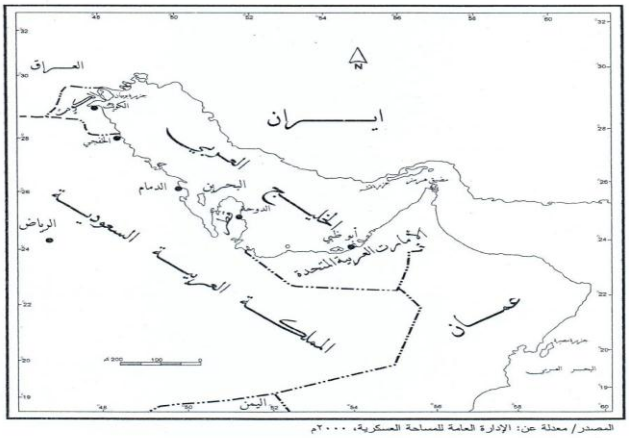


المصدر/ معدلة عن: الإدارة العامة للمساحة العسكرية، ٢٠٠٠م



## ٩. جمع البيانات والمعلومات

نظراً لطبيعة موضوع الدراسة، ولعدم حاجته لبيانات ميدانية، يمكن حصر مصادر معلومات موضوع الدراسة في المصادر الرئيسية التالية:

- البيانات والإحصائيات التي تم إستيفاؤها من النشرات والتقارير والوثائق والمذكرات والبيانات الرسمية التي أصدرتها الجهات الحكومية ذات العلاقة مثل كل من وزارة الخارجية، والتخطيط، والزراعة والمياه، والبترول والثروة المعدنية، والموصلات.
- الخرائط والصور الجوية التي أصدرتها المساحة العسكرية بوزارة الدفاع والطيران بالمملكة العربية السعودية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وكذلك بعض الخرائط ذات العلاقة المستقاه من عدد من الأطالس الجغرافية والتاريخية الخاصة بالمملكة العربية السعودية.

- الكتب والدوريات والرسائل العلمية والبحوث والدراسات التي تناولت موضوع الدراسة جزئياً أو كلياً. حيث تم عمل مسح لما هو موجود بالمكتبات ودور النشر العامة والخاصة.
- المصادر الخليجية والبريطانية ذات الصلة.

## ثانيا: الحدود الشرقية للدولة السعودية الأولى

### ١. أوضاع المناطق الشرقية لشبه الجزيرة العربية قبل قيام الدولة السعودية الأولى

تشمل هذه المناطق أقاليم الإحساء والبحرين وقطر وعمان ويقع إقليم الإحساء في شرق شبه الجزيرة العربية ويحده الخليج العربي من الشرق، وهضبة نجد والصمان من الغرب، ويشتمل على منطقتي الإحساء والقطيف، ويتكون من عدد من الواحات وتكثر به الآبار والمراعي الوفيرة ومزارع النخيل (وهبة، ٢٠٠٠م، ص٦٨).

وقد تعاقب على حكم هذه المناطق عدد من الأسر، ومن أشهرها القرامطة، والعيونيون، وبني عصفور، والجبرية (نخلة، ١٩٨٠م، ص٢٦). وظلت هذه الأسر تحكم إقليم الإحساء، وتعاقبت عليها فترات من الضعف والقوة حتى دخلت تحت الحكم العثماني عام ٩٦٣هـ (آل عبد القادر، ١٩٦٩م، ص١٢١)، وبعد أن دب الضعف إليها، تمكنت ثورة بني خالد، التي كانت قوتها آخذة في الازدياد آنذاك من انتزاع الحكم وطرد العثمانيين منها عام ١٠٧٦هـ (الوهبي، ١٩٨٩م، ص١٦٣)، وبقيت كذلك حتى دخلت تحت الحكم السعودي.

ويقصد بقطر ما يعرف اليوم بشبه جزيرة قطر، وأهم بلدانها آنذاك الزبارة، وكان يسكنها ثلاث قبائل هم آل أبي حسن ويقطنون اليوسفية، وآل مسلم ويقطنون فريحة، والقويرط والمعاضيد ويقطنون الرويضية والطبيخ. وقد وصل إليها محمد بن خليفة قادماً من الكويت عام ١٧٦٦م، واستطاع أن يجمع أهلها من حوله ، واختاروه شيخاً لهم وتعاقب أبناؤه وأحفاده من بعده في الحكم (طهبوب، ١٩٨٣م، ص٤٣-٤٤).

وتمثل البحرين مجموعة من الجزر، اشتهرت بصيد اللؤلؤ، وكان أحمد بن محمد بن خليفة قد انتزعها من الفرس ثم استقر بعد ذلك في المنامة، واستمر آل خليفة في حكمها حتى عهد الدولة السعودية في دوريها الأول والثاني (عبد الرحيم،١٩٩٧م، ص١٠٩).

ويحتل إقليم عمان جزءاً كبيراً من الجهات الجنوبية، والجنوبية الشرقية لشبه الجزيرة العربية، وينقسم إلى ثلاثة أقسام هي الظاهرة، والحجر، والصير، ويسكنها عدد من القبائل كبني ياس، وبني نعيم، وبني كعب، والمناصير، والعجمان. وقد تعرضت أقاليم عمان وخاصة الساحلية منها للسيطرة البريطانية وذلك بغرض تأمين خطوط الملاحة التجارية بين أرجاء إمبراطوريتها المترامية الأطراف.

## ٢. الحدود الشرقية للدولة السعودية الأولى في عهد الإمام محمد بن سعود ( ١١٥٧ - ١١٧٩ هـ / ١٧٤٤ - ١٧٦٥م )

يعتبر الإمام محمد بن سعود بن مقرن مؤسس الدولة السعودية الأولى، والتي برزت إلى الوجود كنتيجة طبيعية للاتفاق الذي تم بينه وبين الشيخ محمد بن عبد الوهاب في الدرعية عام ١١٥٧هـ (ابن بشر،١٩٩٩م، ص٣٥). ويعتبر هذا التاريخ البداية أو النواة الأولى والحقيقية لقيام دولة آل سعود.

وبدأت الدولة السعودية الأولى كحال أي دولة ناشئة تحاول أن تثبت نفوذها وسلطانها وتقوي من مركزها، وخاضت في سبيل تحقيق ذلك عدداً كبيراً من المعارك ضد خصومها، وخاصة دهام بن دواس أمير الرياض في ذلك الوقت والذي استمر الصراع معه أكثر من سبعة وعشرين عاماً – طيلة حكم الإمام محمد بن سعود– حيث لم يكد يمر عام واحد إلا وكانت هناك معركة واحدة أو أكثر بينهما .

واستمرت معظم فترة حكم الإمام محمد في توحيد نجد حيث استغرق توحيدها أكثر من أربعين عاماً، وأدى خضوع معظم مناطق وجهات نجد تحت قيادته إلى إشعال نار الغيرة لدى خصوم الدولة السعودية آنذاك ، وهم بنو خالد في الإحساء وأشراف الحجاز، نظراً لمصالحهم في تلك المناطق، فما كان من هؤلاء إلا أن حاولوا وقف نمو وكبح جماح هذه الدولة الناشئة، وذلك من خلال عدد من المعارك التي خاضوها ضدها، وخاصة بنو خالد حكام الإحساء، ويمكن أن نحدد أهم تلك المعارك والمحاولات التي خاضتها الدولة السعودية الأولى لضم إقليم الإحساء كما يلي:

-حاول عريعر بن دجين عام ١١٧٢م (ابن بشر،١٩٩٩م، ص٨٢) غزو الدرعية ولكنه فشل في تحقيق هدفه ومسعاه وعاد بجيشه خائباً للأحساء. ويعتبر هذا التاريخ البداية الأولى والحقيقية لمحاولات مد نفوذ الدولة السعودية إلى مناطق شرق شبه الجزيرة العربية.

- محاولة زعيم بني خالد مرة أخرى غزو الدرعية عام ١١٧٨هـ (ابن بشر،١٩٩٩م، ص٩٣)، مستغلاً الهزيمة التي لحقت بالقوات السعودية في الحائر ضد حاكم نجران، ولكنه فشل أيضاً في تحقيق هدفه.

وبقي الوضع السياسي للدولة السعودية الأولى في عهد مؤسسها بهذا الشكل، دائماً ما تحاول وتسعى لتوطيد حكمها ضد الحملات التي تستهدفها، لذلك يمكن أن نطلق عليها أنها مرحلة البناء الأولى للامتداد المكاني للدولة السعودية الأولى.

- **الوضع الجغرافي**

كما يتضح من (الشكل رقم ٢) فإن حدود الدولة السعودية الأولى لم تتجاوز في عهد الإمام محمد بن سعود إقليم نجد، حيث شملت مناطق شقراء، وجلاجل، وثرمداء، والقويعية، في الجهات الغربية ومناطق الروضة وحريملاء والمجمعة في الجهات الشمالية، وشملت في الجهات الجنوبية المزاحمية ومنفوحة، أما الجهات الشرقية فلم تتعد حاير سبيع. بينما بقيت حدود شرق شبه الجزيرة العربية (الكويت، البحرين، قطر، عمان، إمارات الصلح البحري) بعيدة تماما عن أي نفوذ أو سيطرة للدولة السعودية الأولى في هذه الحقبة الزمنية. ومن خلال الشكل السابق، يتضح أن الحدود الشرقية للدولة السعودية في عهد مؤسسها محمد بن سعود لم تتعد خط الطول َ١٥/ ْ٤٧ شرقاً.

وتمتد الحدود الشرقية للدولة السعودية الأولى في نطاق من التكوينات الرملية ، كما تنتشر بها بعض الأودية الصغيرة المتفرعة من وادي حنيفة، وأهمها وادي الحنية، ووادي نساح (دارة الملك عبد العزيز، ١٤١٩هـ، ص٤٧).

## ٣. الحدود الشرقية للدولة السعودية الأولى في عهد الإمام عبد العزيز بن محمد ( ١١٧٩ – ١٢١٨هـ / ١٧٦٥ – ١٨٠٣ م )

- **الخلفية التاريخية والسياسية**

تغير وضع الدولة السعودية الأولى مع نهاية حكم الإمام محمد بن سعود، وبداية حكم ابنه عبد العزيز وأصبح ميزان القوى يميل لصالح الدولة السعودية التي أصبحت في موقف المهاجم، وبدأت تتوسع حدودها شيئاً فشيئاً، يساعدها في ذلك زيادة هيبتها الناشئة بين القوى المحيطة وانضمام كثير من القبائل في منطقة نجد إليها.

واستمر الصراع المسلح بين الدولة السعودية الأولى وخصومها من بني خالد سجالاً بين الطرفين، وكما ذكرنا سابقاً أن الدولة السعودية أصبحت في موقف يمكنها من شن الحملات الحربية ضد خصومها، خاصة في المناطق الشرقية لها، حيث كانت تطمع بالسيطرة ومد النفوذ إليها، مدركة أن الطريق إلى ذلك يبدأ باحتلال الإحساء حيث يكون الطريق مفتوحاً لمواصلة الغارات على الجهات الشرقية الأخرى. وإدراكها في الوقت نفسه أن الطريق إلى احتلال الإحساء من الصعوبة بمكان نظراً لقوة المنافس هنا والذي كان على خلاف مذهبي مع السعوديين، وربما كان للعامل الاقتصادي دور مهم هنا في تحريك الأنظار لتلك الجهات حيث المنافذ البحرية وواحات الإحساء الزراعية الغنية، ويمكن أن نحدد أهم المعارك التي خاضها الإمام عبد العزيز بن محمد في سبيل بسط نفوذه وسيطرته على الجهات الشرقية لشبه الجزيرة العربية بما يلي:

- **محاولات ضم إقليم الإحساء**

- قيام سعود بن عبد العزيز بقيادة حملة إلى الإحساء عام ١١٩٨هـ (ابن غنام، ١٩٩٤م، ص١٥٨)، ووصلت إلى قرية العيون.
- وصلت قوات الدولة السعودية بقيادة سليمان بن عفيصان إلى الإحساء عام ١٢٠٢هـ (ابن غنام، ١٩٩٤م، ص١٧٠)، عندما كان قادماً من قطر، حيث غزا بلدة الجشة وغنم منها ثم توجه بعد ذلك نحو ميناء العقير.

- في عام ١٢٠٣هـ قام سعود بن عبد العزيز بغزو الإحساء ووصل إلى المبرز، ثم الجشه، ثم سار إلى قرية الفضول، وهزم أهلها وغنم منهم (ابن غنام، ١٩٩٤م، ص١٧٢).
- في عام ١٢٠٤هـ وصل سعود إلى ديار بني خالد، يرافقه زيد بن عريعر زعيم بني خالد السابق، وهزمت فيها قوات بني خالد هزيمة كبيرة ودخلت نتيجة لذلك أجزاء كبيرة من الإحساء تحت سيطرة الدولة السعودية الأولى وسميت هذه المعركة بـ(غريميل) (ابن غنام، ١٩٩٤م، ص١٧١).
- قيام سعود بن عبد العزيز عام ١٢٠٦هـ بحملة إلى الإحساء لتأديب بعض القبائل التي خرجت عن طاعة الدولة السعودية، حيث هاجم فيها القطيف، وسيهات، وعنك والقديح، وأنزل بها خسائر كبيرة (ابن بشر، ١٩٩٩م، ص١٦٠).
- تعتبر وقفة الشيط شرق اللصافه عام ١٢٠٧هـ، بقيادة سعود بن عبد العزيز من المعارك المهمة في تاريخ محاولات السعوديين السيطرة على الإحساء، فبعدما قُتل عبد المحسن بن سرداح على يد زيد بن عريعر الذي ولي على الإحساء من قبل آل سعود عام ١٢٠٤هـ، ثار عليه قومه وهرب من الإحساء، وتقابل سعود مع براك بن عبد المحسن زعيم بني خالد آنذاك، فانتصر سعود وقومه وهرب براك إلى قبائل المنتفق (ابن بشر، ١٩٩٩م، ص١٧٩-١٨٠).
- جهز سعود بن عبد العزيز عام ١٢٠٨هـ جيشاً كبيراً تحت قيادته، وتوجه مرة أخرى للأحساء، وذلك بعد أن ثارت قبائل بني خالد ضده مرة أخرى، وتقابل مع قوات بني خالد التي كانت تحت قيادة زيد بن عريعر، إلا أنهم رضخوا للصلح .
- الحملة التي قادها سليمان بن عفيصان في عام ١٢٠٨هـ، الذي تمكن من الاستيلاء على الإحساء، بعد أن هزم قوات بني خالد وطردهم نهائياً عن المنطقة (ابن بشر، ١٩٩٩م، ص١٨٨).
- وهكذا دخلت الإحساء تحت حكم الدولة السعودية الأولى بعد سلسلة طويلة من المعارك استمرت زمناً طويلاً، ويعتبر هذا التاريخ آخر عهد بني خالد بحكم الإحساء، كما يعتبر البداية الحقيقية لوجود وسيطرة النفوذ السعودي في تلك الجهات

من شرق شبه الجزيرة العربية، حيث أصبح لها حدود مباشرة مع إمارات ومياه الخليج العربي .

- **محاولات ضم إقليم قطر والبحرين**

وجهت الدولة السعودية الأولى في عهد الإمام عبد العزيز بن محمد اهتمامها إلى نواحي وجهات قطر والبحرين، والمناطق المحيطة بها ، حيث بدأت حملاتها العسكرية عليها عام ١٢٠٢هـ (ابن بشر، ١٩٩٩م، ص١٤٧)، أي قبل ضم إقليم الإحساء. وأهم هذه الحملات هي:

- حملة بقيادة سليمان بن عفيصان عام ١٢٠٢هـ، وتمكن فيها من إخضاع عددٍ من قراها (ابن غنام ، ١٩٩٤م، ص١٦٩).
- حملة بقيادة سليمان بن عفيصان عام١٢٠٦هـ، وتمكن من محاصرة بعض قراها (ابن بشر، ١٩٩٩م، ص١٦١).
- حملة بقيادة إبراهيم بن عفيصان عام ١٢٠٨هـ، وتمكن خلالها من السيطرة على بلدة الحويلة (ابن بشر، ١٩٩٩م، ص١٨٣)، في الطرف الشمالي الشرقي لشبه جزيرة قطر، ثم تلا ذلك تشديده على بلدة الزبارة مقر آل خليفة، مما اضطرهم للنزوح إلى قرية جوا بالبحرين حيث الجزء الثاني من إمارتهم (لمع الشهاب ، د. ت.، ص٧٧-٧٨). وبنزوح آل خليفة إلى البحرين، استولت الدولة السعودية الأولى على قطر، وأصبحت داخلة ضمن نفوذها وسيطرتها، وأدى ذلك التطور إلى اتساع وامتداد الحدود الشرقية للدولة السعودية ، لكن آل خليفة اضطروا للعودة مرة أخرى للزبارة بأمان من آل سعود، بعد أن تمكن حاكم مسقط من السيطرة على البحرين عام ١٢١٦هـ (ابن بشر، ١٩٩٩م، ص٢١٨).

- **جهود الدولة لضم إقليم عمان**

بدأ امتداد الدولة السعودية إلى جهات ونواحي إقليم عمان منذ عهد حاكم مسقط سلطان بن أحمد البوسعيدي، حيث بدأت في عهده الصراعات بين حكام الدولة السعودية الأولى وأئمة عمان، وكان الموقف السعودي من تلك الجهات يتمحور حول تحقيق هدفين رئيسيين أولهما: نشر المذهب السني في تلك المناطق التي كان المذهب الأباضي هو

المنتشر بين أهلها ، وثانيهما : ضم أراض جديدة توسع من امتداد الدولة ونفوذها هناك. ويمكن أن نحدد أهم المعارك التي وقعت بين الجانبين في هذه الحقبة كما يلي :

- حملة مطلق المطيري لغزو عمان الصير*عام ١٢١٣هـ، وعلى الرغم من كونه لم يحرز أي انتصار، إلا أنه كسب الكثير من الغنائم (دارة الملك عبد العزيز، ١٤١٩هـ، ص٦٣).
- حملة سليمان ابن عفيصان عام ١٢١٣هـ ، وتمكن في هذه الحملة من تحقيق هدفين رئيسيين، أولهما دخول منطقة البريمي واتخاذها قاعدة لتنظيم صفوف الجيش السعودي هناك، وثانيهما إجبار أهل عمان على طلب الأمان ودفع الزكاة (دارة الملك عبد العزيز، ١٤١٩هـ، ص٤٧).
- حملة بلال بن سالم الحرق ، عام ١٢١٤هـ ، وتمكن فيها من الاستيلاء على عددٍ من المناطق والقرى المحيطة بواحة البريمي ، كما تمكن من إخضاع مناطق داخلية واسعة من إقليم عمان (كيلي، ١٩٧١م، ص٨٥)، مما نتج عنه توسع وامتداد مناطق ونفوذ الدولة السعودية هناك، ونتيجة الضغط المتواصل من قادة الدولة السعودية الأولى، اضطرت القبائل العمانية لدفع الزكاة السنوية للدرعية، وتواصلت العمليات الحربية في تلك الجهات حتى عام ١٢١٨هـ، وكادت أن تخضع سهل الباطنة لولا نبأ مقتل الإمام عبد العزيز الذي أدى إلى توقف الحملات السعودية وانحسارها مرحلياً في هذه المناطق.

- **الوضع الجغرافي**

يمكن القول أن امتداد نفوذ الدولة السعودية الأولى وسيطرتها في عهد الإمام عبد العزيز بن محمد امتد إلى جهات عديدة في شبه الجزيرة العربية، وشملت حدودها الشرقية تقريباً جميع المناطق الواقعة من رأس الزور على الخليج العربي شمالاً حتى بلدة الخابورة على خليج عمان جنوباً (الشكل رقم ٣).

وتمتد تلك الحدود على ساحل الخليج العربي وخليج عمان ما يقارب ١٢٥٠ كم، كما أنها أصبحت تطل على مضيق هرمز، أحد أهم المضائق الإستراتيجية في العالم العربي،

* يقصد بعمان الصير : تلك المناطق التابعة لسلطان مسقط، والقريبة من رأس الخيمة.

ويمكن القول أن الحدود الشرقية للدولة السعودية الأولى في هذه المرحلة كانت تمتد تقريباً بين دائرتي عرض ٢٤ْ- ٣٠َ / ٢٧ْ شمالاً، وخطي طول ٤٩ْ- ٥٨ْ شرقاً.

وشمل هذا الإمتداد الكبير للحدود الشرقية، عدداً من الرؤوس البحرية ، كرأس الغار، ورأس أبو علي، ورأس تنورة، ورأس صياح في الشمال، ورأس أبو قميص، ورأس الشيخ في الجنوب. كما شملت تلك الحدود عدداً من الخلجان والدوحات والأخوار، ومنها دوحة سلوى، ودوحة دويهن، ودوحة السميرة، ودوحة غميس، وخور العديد، وشملت أيضاً عدداً من الجزر القريبة من الساحل، كجزيرة أبو علي، وجزيرة تاروت، وجزيرة الزخنونية في الشمال، وجزر هدبة، والحويصات، وصبرى بني ياس في الجنوب. وضمت عدداً من البلدان والقرى المهمة، كالقطيف والهفوف والمبرز والعقير في الشمال، وأم القوين ورأس الخيمة وأبوظبي وشناص وصحار والخابورة في الجنوب (وزارة الدفاع والطيران، ١٤٠٧هـ).

شكل ( 3 )
الحدود الشرقية للدولة السعودية الأولى في عهد الامام عبد العزيز بن محمد

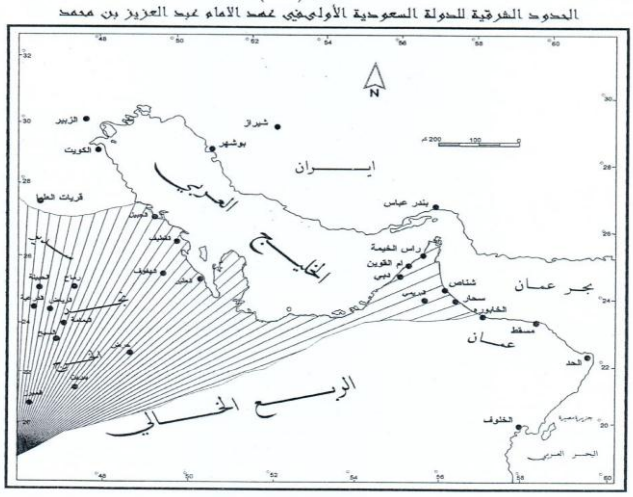


المصدر/ معدلة عن: جمعة، مصدر سابق، ص ٥٤

## ٤. الحدود الشرقية للدولة السعودية الأولى بعد عهد الإمام عبد العزيز بن محمد ( ١٢١٨-١٢٣٤هـ /١٨٠٣- ١٨١٨م)

### - الخلفية التاريخية والسياسية

ساد الاستقرار النسبي إقليمي الإحساء وقطر، خاصة بعد نهاية حكم بني خالد، ولم تقم هناك حركات تشكل خطورة بالغة على موقف السيادة السعودية على هذه المناطق، سواء كان ذلك في عهد الامام عبد العزيز، أو من جاء من بعده.

بعد مقتل الإمام عبد العزيز بن محمد عام ١٢١٨هـ ، وتولى ابنه سعود مقاليد الأمور في الدولة السعودية الأولى، بدأ يفكر جدياً في زيادة السيطرة على مناطق عمان، وكان من حسن حظ الإمام سعود أن امام عمان بدر سيف البوسعيدي، الذي اعتنق المذهب السني، كان موالياً لآل سعود، وتزامن وجوده مع بداية تعزيزات الإمام سعود للسيطرة على واحات البريمي، حيث بادر بطلب معاهدة يتم بموجبها دفع الزكاة السنوية للدولة السعودية (لمع الشهاب، د. ت.، ص٨٥).

إلا أن هذا الوضع لم يجد قبولاً لدى أفراد أسرته، حيث كرهوا خضوعه لآل سعود، ونتج عن ذلك حدوث صراع داخلي بين أفراد أسرة البوسعيد، أسفر عن مقتل إمام عمان بدر بن سيف البوسعيدي عام ١٢٢١هـ (لمع الشهاب، د. ت.)، على يد سعيد بن سلطان والذي كان يناور مع الإمام سعود بن عبد العزيز، حتى يستفيد من الوقت ليتمكن من وقف التوسع السعودي في عمان.

ويمكن أن نحدد أهم المعارك التي خاضها الامام سعود بن عبد العزيز في محاولة لبسط نفوذه وسيطرته على جهات عمان والبحرين كما يلي:

### - محاولات ضم إقليم عمان

حملة بقيادة مطلق المطيري عام ١٢٢٣هـ، والذي عينه الإمام سعود قائداً للقوات السعودية في البريمي عام ١٢٢٢هـ، وتقابل مع سعيد بن سلطان أمام عمان آنذاك في موقعة خور فكان، حيث هزم فيها وقتل كثيرٌ من أتباعه (كيلي، ١٩٧١م، ص٨٦)، بعدها سيطرت القوات السعودية على تلك الجهات بشكل أكبر مما كان

عليه الوضع خلال حكم الإمام عبد العزيز، واضطر حاكم مسقط لدفع الزكاة السنوية والتي قدرت بمائة ألف ريال (لمع الشهاب، د. ت.، ص٨٩).

- حاول حاكم مسقط بذل جهود كبيرة إزاء مواجهة هذا النفوذ السعودي المتسارع في المناطق الخاضعة لسيطرته، فاستعان بالإنجليز لتقديم مساعدات يستطيع من خلالها الدفاع عن أراضيه، فأعانوه وقاموا بتهديد صاحب رأس الخيمة سلطان بن صقر الموالي لآل سعود، وتوجه مطلق المطيري بمن جمع معه من قبائل نجد وعمان الموالين له وتقابل مع قوات حاكم مسقط سعيد بن سلطان عام ١٢٢٤هـ (ابن بشر، ١٩٩٩م، ص٢٥٤-٢٥٥)، وهزمهم واستمر في محاربتهم وتثبيت نفوذ الدولة السعودية في تلك الجهات.
- في عام ١٢٢٥هـ، خرج أبناء الإمام سعود إلى جهات عمان واجتمعوا مع مطلق المطيري وتمكنوا من السيطرة على عدد من بلدان الساحل والداخل في سهل الباطنة من عمان (ابن بشر، ١٩٩٩م، ص٢٦٣).
- في عام١٢٢٦هـ، تقابل عبد العزيز بن غردقة أمير الجيش السعودي في البريمي ومعه عدد من اتباعه مع بني ياس من عمان، وقتل ومعه عدد كبير من اتباعه .
- حملة بقيادة مطلق المطيري إلى عمان عام ١٢٢٦هـ ، انتصر فيها على حاكم مسقط .
- حملة عمان عام ١٢٢٨هـ، بقيادة مطلق المطيري، والذي قتل ومعه عدد كبير من اتباعه في جعلان جنوب شرق مسقط (ابن بشر، ١٩٩٩م، ص٢٧٦).

وفي تلك الأثناء انشغلت الدولة السعودية بشكل أكبر بحملات محمد علي باشا والي مصر على الجزيرة العربية، وأدى ذلك إلى أن تتمركز القوة السعودية في البريمي، وتخلت عن الكثير من المناطق التي كانت تحت سيطرتها، ومع نهاية الدولة السعودية انتهى نفوذ آل سعود في تلك المناطق وخاصة في منطقة البريمي .

لقد أدى امتداد وسيطرة ونفوذ الدولة السعودية الأولى في الفترة الزمنية التي أعقبت حكم الإمام عبد العزيز على مناطق واسعة من عمان، إلى اتساع رقعتها الجغرافية، مما كان له الأثر المباشر في نشر مبادئ الدعوة السلفية في هذه المناطق، كما مكنها من إقامة علاقات خارجية مع بريطانيا التي كانت تسيطر على بعض تلك المناطق وخاصة الساحلية منها .

- **محاولات ضم إقليم البحرين**

فيما يخص نفوذ الدولة السعودية الأولى وسيطرتها على البحرين في الفترة التي أعقبت حكم الإمام عبد العزيز بن محمد، فإن آل خليفة كانوا قد استنجدوا بآل سعود لنصرتهم ضد حاكم مسقط، الذي استولى على البحرين عام ١٢١٦هـ، فأعانوهم في ذلك، إلا أنه بعد فترة من الزمن ثبت لدى الإمام سعود بن عبد العزيز أن حكام البحرين قاموا ببعض التصرفات المناوئة للدولة السعودية مما أثر سلباً في العلاقة بين الجانبين، ويمكن أن نحدد أهم الصدامات التي وقعت بين الجانبين كما يلي :

- أرسل الإمام سعود بن عبد العزيز، محمد بن معيقل ومعه فهد بن عفيصان عام ١٢٢٤هـ، وقاموا بمهاجمة الزبارة واستولوا عليها، ثم استقدموا بعضاً من آل خليفة إلى الدرعية لمقابلة الإمام سعود بن عبد العزيز (ابن بشر، ١٩٩٩م، ص٢٢٥).
- لم يقبل آل خليفة ما طلب منهم بعد ذهابهم للدرعية، وحاولوا استعادة البحرين واستنجدوا بحاكم مسقط، والفرس، الذين تمكنوا من استعادة البحرين في نفس العام، واسروا أميرها فهد بن عفيصان ومعه عدد من رجاله (ابن بشر، ١٩٩٩م، ص٢٥٧).
- وقعت بعد ذلك بعض المناوشات بين الجانبين، وتعتبر موقعة (خكيكرة) التي كانت بقيادة إبراهيم بن عفيصان عام ١٢٢٥هـ، هي الأهم في تاريخ العلاقة بينهما، حيث انهزم فيها إبراهيم وجنوده (طهبوب، ١٩٨٣م، ص٨٣)، والتي على اثرها خرجت البحرين من تحت نفوذ الدولة السعودية الأولى، وعجزت بعد ذلك عن استعادتها، لأن تلك الفترة تزامنت مع بداية التدخل المصري في الجزيرة العربية بقيادة محمد علي باشا، وانشغال حكام الدولة السعودية الأولى بذلك التدخل. وهكذا يمكن الإشارة إلى أن السيطرة السعودية على البحرين كانت عابرة وقصيرة ومحدودة التأثير.

- **الوضع الجغرافي**

من خلال (الشكل رقم ٤)، نلاحظ أن الحدود الشرقية للدولة السعودية الأولى خلال فترة حكم كل من سعود بن عبد العزيز بن سعود الكبير، وابنه عبدالله، شملت مناطق واسعة في شرق شبه الجزيرة العربية، زادت في اتساعها عما كانت عليه خلال حكم عبد العزيز بن

محمد، وقد امتدت مناطق نفوذ السعوديين شمالاً حتى المناطق القريبة من الكويت، كما امتدت جنوباً لتشمل المناطق القريبة من مسقط .

ويمكن القول بأن الحدود الشرقية للدولة السعودية الأولى خلال هذه الفترة تمتد ما بين دائرتي عرض ٢٣/٣٠َ- ٢٩ْ شمالاً تقريباً، وخطي طول ٤٨ْ- ٦١ْ شرقاً تقريباً، بمعنى أنها شملت الغالبية العظمى من المناطق المطلة على الخليج العربي وخليج عمان، كما أنها قد شملت أيضاً إقليمي قطر والبحرين لبعض الوقت، حيث لم تخضعا للدولة السعودية قبل ذلك التاريخ، إلا أن البحرين خرجت من تحت نفوذها نهائياً في نهاية حكم عبدالله بن سعود. كما شملت الحدود الشرقية أيضاً مناطق صحراوية واسعة تتمثل في أجزاء كبيرة من صحراء الربع الخالي والمناطق المحيطة بواحة البريمي (وزارة الدفاع والطيران، ١٤٠٧هـ).

شكل ( 4 )
الحدود الشرقية للدولة السعودية الأولى بعد فترة حكم الامام سعود بن عبد العزيز ( سعود الكبير)

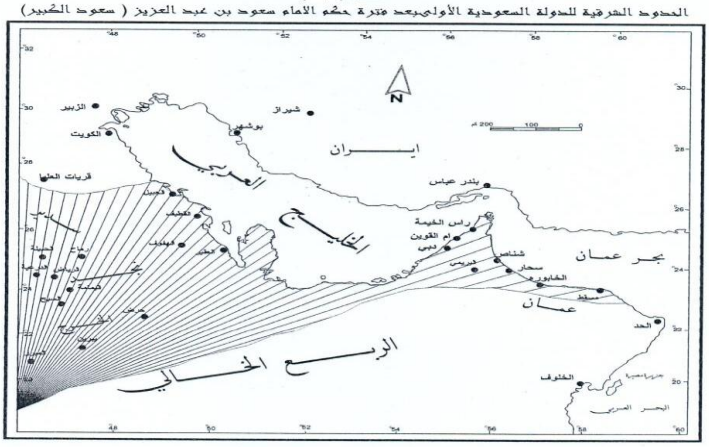


المصدر/ معدلة عن: جمعة، مصدر سابق، ص ٧٥

١٢٦

## ثالثا: الحدود الشرقية للدولة السعودية الثانية

### ١. الأوضاع السياسية للحدود الشرقية بعد نهاية الدولة السعودية الأولى عام ١٢٣٣هـ

بعد استسلام الإمام عبدالله بن سعود وسقوط الدرعية عاصمة الدولة السعودية الأولى عام١٢٣٣هـ على يد قوات محمد علي باشا حاكم مصر، والتي كانت بقيادة ابنه إبراهيم، توجه ماجد بن عريعر وأخوه محمد من بني خالد، إلى الإحساء عقب احتلال المصريين للدرعية، وتمكنا من الاستيلاء عليها وعلى القطيف (ابن بشر، ١٩٩٩م، ص٣٤٠)، وبذلك خرجت منطقة الإحساء من حكم وسيطرة الدولة السعودية. وأصبحت تحت نفوذ بني خالد، بقيادة آل عريعر وبمساندة من حكومة مصر حينئذٍ. وفي المقابل كانت بريطانيا تنظر إلى الوجود المصرى في الخليج العربي على أنه تهديد لسيادتها على المناطق الساحلية منه، وأن سقوط إقليم الإحساء ما هو إلا بداية لضم باقي المناطق الأخرى هناك.

كما انتهت سيطرة ونفوذ الدولة السعودية الأولى على مناطق وجهات عمان مع سقوطها ايضاً واضطر أمير منطقة البريمي من قبل آل سعود إلى الاستسلام لحاكم مسقط آنذاك، وقد بايعته جميع القبائل الموجودة في تلك المناطق (كيلي، ١٩٧١م، ص٨٩).

### ٢. الحدود الشرقية للدولة السعودية الثانية في عهد الإمام تركي بن عبد الله (١٢٤٠هـ – ١٢٤٩ / ١٨٢٤ – ١٨٣٣ هـ)

#### – الأوضاع التاريخية والسياسية

بدأت الدولة السعودية الثانية تعيد حساباتها وترتيباتها حيال ضم عدد من المناطق في شرق شبه الجزيرة العربية، التي خرجت من تحت سيطرتها عقب سقوط الدرعية ونهاية الدولة السعودية الأولى، وقامت في سبيل ذلك بعددٍ من المحاولات، يمكن أن نحدد أهمها كما يلي:

- **محاولات ضم إقليم الإحساء**
- كانت أولى الجهود لضم إقليم الإحساء ومد نفوذ الدولة السعودية الثانية إليه عام ١٢٤٢هـ، خلال عهد الإمام تركي بن عبد الله، وذلك عندما هاجمت قوات تابعة له على حفر العتك (ابن بشر، ١٩٩٩م، ص٣٨).
- حملة عمر بن عفيصان عام ١٢٤٥هـ، وهاجم فيها قافلة قرب العقير، كانت في طريقها للهفوف (نخلة، ١٩٨٠م، ص٥١).
- الحملة التي قادها الإمام تركي وابنه فيصل عام ١٢٤٥هـ (نخلة، ١٩٨٠م، ص٥٢)، والتقى فيها قوات بني خالد بزعامة ماجد بن عريعر في مكان يسمى (معقلا الشملول) شمال شرقي الرياض، وانهزم فيها ماجد وقتل، وتفرق اتباعه، ولحق بهم جيش الإمام حتى الإحساء، وكان من نتيجة هذه المعركة التي سميت بـ(السبيّة)، نهاية حكم بني خالد هناك، ودخول جميع جهات الإحساء تحت نفوذ الدولة السعودية الثانية.
- حملة الامام تركي بن عبدالله عام ١٢٤٧هـ، لتأديب قبائل العجمان في الإحساء على ما قاموا به من عداء للدولة السعودية (فلبي، د.ت.، ص١٨٦).
- حملة فيصل بن تركي عام ١٢٤٩هـ، لمعاقبة سكان العمايز من بني خالد لما قاموا به من أمور مخلة بالأمن هناك (ابن بشر، ١٩٩٩م، ص٧٤).
- وبعد أن دانت للإمام تركي جميع مناطق الإحساء بدأ يوجه اهتمامه إلى باقي إمارات الخليج العربي الأخرى، متخذاً من إقليم الإحساء قاعدة لتحقيق ذلك الهدف حتى يزداد نفوذه وسيطرته على تلك المناطق (كيلي، ١٩٧١م، ص٩٧).
- **محاولات ضم إقليم البحرين وقطر**

دارت بين الإمام تركي وشيخ البحرين عبد الله بن خليفة محادثات، أوضح فيها الإمام السعودي لشيخ البحرين أن عليه أن يدفع الزكاة السنوية وأن يصبح تابعاً للدولة السعودية، مما اضطر الشيخ إلى قبول دفع الزكاة والتبعية للدولة مقابل الوقوف معه ضد أي عدوان يقع عليه (نخلة، ١٩٨٠م، ص٥٨)، وتمكن الإمام تركي بعد ذلك من السيطرة على بعض

النزاعات التي قامت بين القبائل الموالية لكلا الجانبين، ونتيجة لذلك دانت للإمام تركي جهات البحرين، وقطر التي كانت أيضاً تحت حكم آل خليفة.

- **محاولات ضم إقليم عمان**

على النقيض من البحرين التي دخلت تحت طاعة الدولة السعودية بالطرق السلمية، وجه الإمام تركي عدداً من الحملات لاستعادة بعض جهات عمان التي خرجت عن طوع الدولة السعودية، ويمكن أن نحدد أهم محاولات الدولة السعودية في استعادة نفوذها في بعض مناطق عمان كما يلي:

– توجهت سرية بقيادة محمد بن عفيصان عام١٢٤٤هـ إلى البريمي، قاعدة الدولة السعودية في تلك الجهات، وذلك بطلب من أهل عمان الموالين للدولة السعودية حتى تقف معهم ضد خصومهم هناك (ابن بشر، ١٩٩٩م، ص٥٨).

– قام الإمام تركي عام ١٢٤٨هـ، بتجهيز حملة كبيرة بقيادة عمر بن عفيصان حاكم الإحساء، وتمكن هذا القائد من تثبيت مركز السعوديين في منطقة البريمي، وإخضاع عدد من البلدان المحيطة بها، ووصل إلى مسقط وهدد حاكمها سعيد بن سلطان، وأجبره على دفع زكاة سنوية تقدر بخمسة آلاف ريال (كيلي، ١٩٧١م، ص٩٨)، وإعلان تبعيته للدولة السعودية.

- **الوضع الجغرافي**

شملت الحدود الشرقية للدولة السعودية الثانية في عهد مؤسسها الإمام تركي بن عبدالله جميع المناطق الساحلية المطلة على الخليج العربي وخليج عمان، من جنوب الكويت تقريباً، حتى بلدة (الحد) الواقعة في نهاية الساحل الجنوبي لخليج عمان .

وتمتد الحدود الشرقية في هذه الفترة تقريباً بين دائرتي عرض ْ٢٢–ْ٢٩ شمالاً، وخطي طول ْ٤٨–ْ٦١ شرقاً، كما شملت إقليمي قطر والبحرين، وقد ضمت الحدود الشرقية السعودية في هذه الفترة كلاً من مسقط، والخابورة، وصحار وشناص على ساحل خليج عمان، كما شملت رأس الخيمة، وأم القوين، وأبو ظبي على الساحل الجنوبي للخليج العربي، إضافة إلى الزبارة والقطيف وسيهات والعقير والجبيل على الساحل الشمالي للخليج العربي.

ويوضح ( الشكل رقم ٥) اقصى امتداد للحدود الشرقية للدولة السعودية الثانية في عهد مؤسسها الإمام تركي بن عبدالله .

## ٣. الحدود الشرقية للدولة السعودية الثانية في عهد الإمام فيصل بن تركي ، الفترة الأولى (١٢٥٠. ١٢٥٤ هـ / ١٨٣٤ . ١٨٣٨ م)

### - الخلفية التاريخية والسياسية

بعد وصول نبأ اغتيال الإمام تركي بن عبد الله إلى ابنه فيصل، الذي كان موجوداً في الإحساء، توجه فوراً إلى الرياض لاستعادة الحكم من قاتل أبيه ويدعى (مشاري بن عبدالرحمن) وتمكن بعد فترة وجيزة من استعادة الحكم وقتل مشاري (ابن بشر، ١٩٩٩م، ص٩٢).

تولى فيصل بن تركي الحكم منذ عام ١٢٥٠هـ، حيث كانت بداية فترة حكمه الأولى، التي بدأها بحل المشكلة التي كانت قائمة في الإحساء منذ عهد أبيه بين العماير من بني خالد الذين كانوا مدعومين من شيوخ البحرين (أبو عليه،١٩٨٥م، ص٤٣)، وبين بعض القبائل الموالية للرياض، وقد نجح في إنهاء وجود العتوب ( جماعة عبد الله بن خليفة )، من سواحل الإحساء نهائياً، ورضخ له شيخ البحرين، وتوصل إلى اتفاق معه يقوم بموجبه بدفع الزكاة وإعلان التبعية للدول السعودية مقابل حمايته ضد أي عدوان خارجي (نخلة، ١٩٨٠م، ص٦٦-٦٧)، وتعد أول محاولات الإمام فيصل لتدعيم موقفه في إقليم الإحساء.

شكل ( 5 )

الحدود الشرقية للدولة السعودية الثانية في عصر الامام تركي بن عبد الله

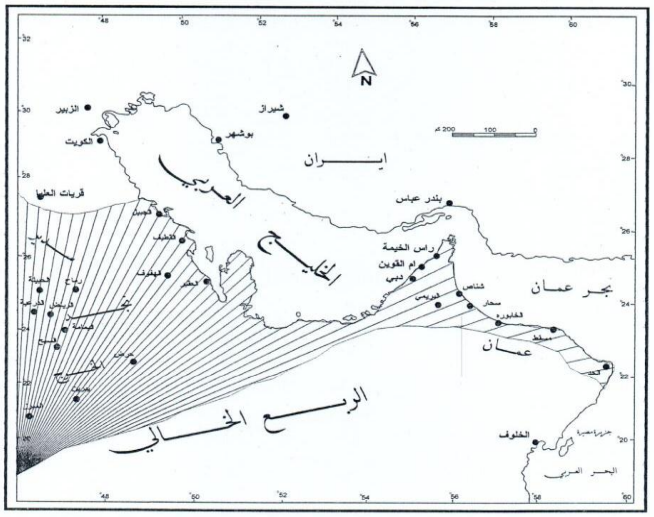


المصدر/ معدلة عن: جمعة، مصدر سابق، ص ١٠٤

١٣١

كان الإمام فيصل حريصاً على تثبيت حكمه في المناطق الشرقية لشبه الجزيرة العربية (في كل من الإحساء والبحرين وقطر وعمان) وقد بقيت هذه المناطق تحت سلطة الدولة السعودية الثانية حتى نهاية فترة حكمه الأولى، وكان محمد علي باشا والي مصر قد أرسل قواته إلى الجزيرة العربية للقضاء على دولة الإمام فيصل بن تركي، خاصة بعد أن سيطر الأخير على أجزاء كبيرة من شبه الجزيرة العربية وخاصة الشرقية منها، وكانت هذه الحملة تحت قيادة خالد بن سعود ويساعده إسماعيل بك، ثم عززها بحملة أخرى بقيادة خورشيد باشا الذي تمكن من السيطرة على الأوضاع في نجد، واضطر الإمام فيصل إلى الاستسلام مقابل أن يؤمن خورشيد أتباعه وأن يذهب هو إلى مصر، وكان ذلك عام ١٢٥٤هـ (ابن بشر، ١٩٩٩م، ص١٢٢-١٢٣).

بعد هذا التاريخ تمكن خورشيد من السيطرة على إقليم الإحساء بأكمله، خاصة بعد هروب قائدها ابن عفيصان لعدم قدرته على مواجهة قوات خورشيد باشا، أو لعدم رغبته في الدخول تحت طاعته (ابن بشر، ١٩٩٩م، ص١٢٤)، بعدها بدأ يفكر في مد سيطرته على أقاليم البحرين، وقطر، وعمان، التي كانت خاضعة لنفوذ الإمام فيصل بن تركي، وتمكن من عقد معاهدة مع شيخ البحرين، وتم بموجبها تبعيته لخورشيد مع دفع مبلغ من المال، مقابل حمايته ضد أي عدوان خارجي، حيث كان يخشى الخطر القادم من منطقتي فارس وعمان (عبد الرحيم، ١٩٨٦م، ص٣٢٦-٣٤٦)، ثم قام بمحاولات عديدة لإجبار حاكم مسقط للدخول تحت طاعته، حيث قام بإرسال سعد بن مطلق المطيري على رأس حملة قوية للبريمي، ومنها بدأ في مد نفوذه لباقي جهات وأقاليم عمان، لكنه وجد مقاومة شديدة من سكان تلك المناطق بتحريض من الإنجليز، الذين وعدوهم بالمساعدة والحماية ضد سعد بن مطلق، حيث كانت لهم أطماع في السيطرة على المناطق الساحلية للخليج العربي (كيلي، ١٩٧١م، ص٩٩-١٠١).

كانت بريطانيا تنظر إلى تلك الأحداث بعين الترقب والحذر، لأن ذلك بات يهدد مصالحها هناك، وأدركت أن الخطر المصري أشد وأقوى من الخطر السعودي، خاصة بعد أن تعاظمت قوات محمد علي باشا، وأصبح جيشه على مستوى متقدم من التدريب والتنظيم ، حتى أنه بات يهدد عاصمة الدولة العثمانية آنذاك، مما حدا ببريطانيا لأن تتزعم بعض القوى العالمية آنذاك، وترغمه من خلال معاهدة لندن عام ١٢٥٦هـ على أن يتخلى عن جميع المناطق التي سيطر عليها في شبه الجزيرة العربية والشام (أبو عليه، ١٩٨٣م، ص٧٢).

بعد انسحاب قوات محمد علي من شبه الجزيرة العربية بقيادة خورشيد باشا، تاركاً بعض الحاميات الصغيرة فيها، وموكلاً لخالد بن سعود زمام الأمور في هذه المنطقة. وبعد ضعف موقف خالد بن سعود في ضبط الأمور وخصوصاً في نجد بعد انسحاب القوات المصرية، ظهر منافس آخر له من آل سعود هو عبد الله بن ثنيان، ونتيجة لعدم وقوف كثيرٍ من القبائل معه، لأنه كان يمثل النفوذ المصري، وأمام ذلك كله اضطر إلى ترك الأمور في نجد والذهاب إلى الإحساء، وحاول أن يثبت مركزه فيها، وقام بتجهيز حملة لمناطق عمان بقيادة سعد بن مطلق، ولكنه تراجع عنها بعد تهديد الممثل البريطاني في

الخليج (هينل/ Hinill ) بأن لا يقوم بذلك (كيلي، ١٩٧١م، ص١٠٤)، وبعد تعاظم قوة عبد الله بن ثنيان وشعور خالد بن سعود بالضعف ، هرب من الإحساء إلى الكويت ومنها إلى العجمة ثم إلى مكة المكرمة، واستغل عبد الله بن ثنيان فرصة هروب خالد بن سعود وقام بارسال عبد الله بن بتال المطيري عام ١٢٥٨هـ على رأس قوة عسكرية إلى الإحساء لضبط الأمور هناك، ثم قام بتعيين عمر بن عفيصان أميراً عليها. ثم ارسل قوة عسكرية أخرى إلى القطيف لاحتلالها وعين عليها أحمد السديري، وتمكن بذلك من بسط النفوذ السعودي مرة أخرى في تلك الجهات، ثم بدأ يوجه اهتماماته لاستعادة منطقة البريمي، وأوكل هذه المهمة إلى سعد بن مطلق، الذي لم يتمكن من تحقيق ذلك نظراً لعودة الإمام فيصل بن تركي من مصر (كيلي، ١٩٧١م، ص١٠٥).

ويمكن القول أن الفترة التي أعقبت نهاية فترة حكم الإمام فيصل بن تركي الأولى، قد شهدت ضعفاً في نفوذ وسلطة الدولة السعودية الثانية على جهات عمان والبحرين وقطر، وتضاءل نفوذها في هذه المناطق، وإن كان هناك بعض المحاولات ممن جاء بعد الإمام فيصل، لتثبيت سيطرة الدولة هناك، ولكن الصراع على الحكم في الرياض والدرعية، حال دون تحقيق ذلك .

## ٤. الحدود الشرقية للدولة السعودية الثانية في عهد الإمام فيصل بن تركي، الفترة الثانية ( ١٢٥٩ . ١٢٨٢ هـ / ١٨٤٣- ١٨٦٥ )

### - الخلفية التاريخية والسياسية

قام عبد الله بن ثنيان بتسليم السلطة إلى الإمام فيصل بن تركي بعد حصاره له (ابن بشر، ١٩٩٩م، ص١٤٥- ١٤٩)، وبعد أن تمكن من إخضاع غالبية مناطق نجد لسلطته، وبدأ فيصل بن تركي يفكر مجدداً في مد نفوذ دولته إلى إقليم الإحساء، لعددٍ من الاعتبارات الإسترتيجية، كونها المنفذ البحري والمتنفس التجاري لنجد، فأرسل قوة بقيادة عبد الله بن بتال المطيري (ابن بشر، ١٩٩٩م، ص١٥٠)، ولم تجد القوة صعوبة تذكر في مسألة ضم هذا الإقليم إلى حيز الدولة السعودية، ثم أرسل فيصل رسائل إلى رؤساء ومشايخ ساحل الخليج وعمان، بأنه عاقد العزم على استرجاع تلك المناطق التي كانت خاضعة للسعوديين من قبل، وخاصة منطقة البريمي، مما أدى إلى طلب شيوخ هذه المناطق العون والمساعدة من الممثل

البريطاني في الخليج، والذي أوضح أن الحكومة البريطانية لا تتدخل في الشئون الداخلية للجزيرة العربية (كيلي، ١٩٧١م، ص١٠٥). وبعد اتضاح الموقف البريطاني بدأ فيصل بن تركي يفكر جدياً في تنفيذ ما افصح عنه تجاه تلك المناطق، لكن إتضاح الموقف البريطاني بعد ذلك بمعارضة هذا التوجه، قلل من قيمة ذلك التهديد (نخلة، ١٩٨٠م، ص١١٠).

وتمكن فيصل بن تركي من بسط نفوذه على جميع سواحل الإحساء، بعد طرد العتوب من آل خليفة من قلعة الدمام بدون قتال أو معارضة، حيث استسلم من كان فيها عام ١٢٥٩هـ (ابن بشر، ١٩٩٩م، ص١٥٩). وقد بدأ في تنفيذ مخططاته للتوسع في إقليم عمان الداخلي، والساحل البحري المتصالح عام ١٢٦١هـ، من خلال قائده سعد بن مطلق المطيري، الذي تمكن من احتلال البريمي، ثم توغل داخل الأراضي العمانية وأجبرهم على دفع الزكاة، واستمر كذلك في توغله حتى كاد أن يسقط مسقط نفسها لولا التعزيزات التي قدمتها بريطانيا لذلك الحاكم، كما اجبر على دفع الزكاة التي بلغت خمسة آلاف ريال سنوياً.

على الرغم مما سبق فقد سادت فترات ضعف فيها الموقف السعودي في منطقة البريمي، ونتيجة لذلك أسندت قوات الدولة السعودية هناك للقائد محمد العجاجي والذي لم تدم إقامته هناك، ثم تبع ذلك أرسال حملة بقيادة عبد الرحمن بن إبراهيم، الذي عجز أيضاً عن السيطرة على الأمور هناك.

تمكن فيصل بن تركي بعد ذلك من بسط سيطرته على منطقة البريمي بمساعدة شريف مكة الشريف عون، الذي طلب من المقيم البريطاني مساعدة الإمام فيصل في تحقيق ذلك، وتسلم بتال المهمة هناك، لكن إقامته لم تدم حيث تمكن سعيد بن طحنون، شيخ أبو ظبي من إجباره على الاستسلام بعد أن حاصره مدة طويلة، ونتيجة لذلك خرجت هذه المنطقة من سلطة الدولة السعودية الثانية، لكن هذا الخروج لم يدم طويلاً، إذ تمكن الإمام فيصل عام ١٨٥١م، من الوصول إلى منطقة البريمي، واجتمع مع زعمائها، وتمكن من استرجاع المناطق التي كانت خاضعة له، كما اجبر حاكم مسقط ثويني بن سعيد على دفع الزكاة (كيلي، ١٩٧١م، ص ١٠٨-١١٧).

تعتبر الفترة الثانية من حكم فيصل بن تركي، أعظم وأقوى فترات الدولة السعودية الثانية كما يصفها عددٌ من الكتاب، وذلك لما استطاعت أن تصل إليه من نفوذ وسيطرة في

المناطق التي احتلتها وضمتها إليها، وخاصة في جهات الوسط والشرق من شبه الجزيرة العربية، ويمكن وصف امتداد الدولة السعودية الثانية في هذه الفترة بما قاله الكولونيل (لويس/Louis) المعتمد البريطاني في الخليج آنذاك بأن الدولة السعودية سيطرت على ساحل الخليج وعمان وأنها تأخذ الزكاة من شيوخ هذه المناطق (أبو عليه، ١٩٨٣م، ص١٣٢)، (البحرين، إمارات الصلح البحري، مناطق السهول العمانية).

- **الوضع الجغرافي**

من خلال (الشكل رقم ٦)، يمكن القول أن امتداد الحدود الشرقية للدولة السعودية الثانية في الجهات الشرقية لشبه الجزيرة العربية في عهد فيصل بن تركي، قد تمركز في منطقتين جغرافيتين وهما :

- المنطقة الواقعة بين دائرتي عرض ٢٤/٣٠ً-٢٧ْ شمالاً، وخطي طول ٥٠ْ-٥١/٣٠ً شرقاً، من حدود بلدة القطيف حتى ساحل خور العديد جنوب شبه جزيرة قطر، حيث شملت أقاليم الإحساء وقطر والبحرين .
- المنطقة الواقعة بين دائرتي عرض ٢٣ْ-٢٦ْ شمالاً، وخطي طول ٥٦ْ-٥٩ْ شرقاً، من شمال "أبوظبي" حتى بلدة الخابورة الواقعة على ساحل خليج عمان، شمال مسقط (وزارة الدفاع والطيران، ١٤٠٧هـ).

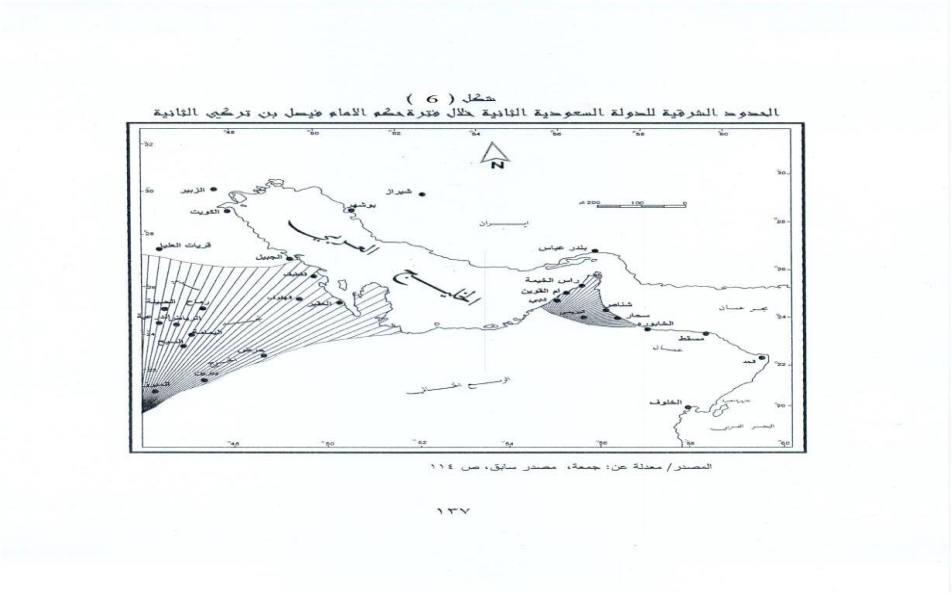


شكل ( 6 )
الحدود الشرقية للدولة السعودية الثانية خلال فترة حكم الامام فيصل بن تركي الثانية

المصدر/ معدلة عن: جمعة، مصدر سابق، ص ١١٤

## ٥. الحدود الشرقية للدولة السعودية الثانية بعد فترة حكم الإمام فيصل بن تركي الثانية حتى سقوطها ( ١٢٨٢ - ١٣٠٩هـ / ١٨٦٥- ١٨٩١م) .

### - الخلفية التاريخية والسياسية

بعد أن دب الخلاف بين عبدالله وسعود ابني فيصل على الحكم، بدأت قصة ضياع وسقوط الدولة السعودية الثانية، فبعد وفاة فيصل بن تركي عام ١٢٨٢هـ، بايع العلماء والشعب أبنه عبد الله لكونه الأكبر والمقرب لدى والده، وقاد العديد من الحملات وساهم مع أبيه في إرساء وتدعيم قواعد دولته في أجزاء عديدة من شبه الجزيرة العربية وخاصة في الجهات الشرقية منها، إلا أن الأمور لم تكن على ما يرام، فقد حصل انشقاق داخل أبناء فيصل بين كل من عبد الله وسعود، ونتيجة لذلك تأثرت الدولة السعودية الثانية تأثراً كبيراً، بل وعجلت هذه الفتنة بسقوطها (فلبي، د.ت.، ص٢٥)، وخرج سعود من الرياض ثائراً على أخيه وبدأ في الترحال يعد العدة لمحاربته، وقد تقابل الأخوان في المعتلا عام ١٢٨٣هـ (الفاخوري، د.ت.، ص١٨٨)، وهزم سعود ورحل بعدها إلى جهات عمان، وبدأ يرتب أموره من جديد لمحاربة أخيه، و تقابلا مرة أخرى في مكان يقال له جوده عام ١٢٨٧هـ (وزارة الدفاع والطيران، ١٤٠٧هـ)، وانتصر سعود في هذه المعركة وتغير ميزان القوى بعدها لصالحه، وخرجت هذه المنطقة من حكم عبد الله، وتمكن سعود بعدها من دخول الرياض واستمر بعد ذلك الأخوان في صراعهما حتى استنجد عبدالله بالوالي العثماني في العراق مدحت باشا (نخلة، ١٩٨٠م، ص١٤٣)، ومن هنا تبدأ قصة ضياع وخروج الإحساء من قبضة الدولة السعودية الثانية وانكماش حدودها ونفوذها في تلك الجهات، واستغل مدحت باشا هذه الفرصة وجهز جيشاً سار به إلى الإحساء، واستطاع أن يحتلها ويخضعها لسيطرته عام ١٢٨٨هـ، وكان ذلك بمثابة بداية الإنهيار للدولة السعودية الثانية.

أما بالنسبة لإقليم عمان والساحل البحري المتصالح، فمن الواضح أن بريطانيا كانت تقف موقفاً عدائياً لأية محاولة للتوسع السعودي داخل الأراضي العمانية، وخاصة الساحلية منها لتأمين خطوط الملاحة لشركة الهند البريطانية، وكانت أولى المناوشات بين الإنجليز والدولة السعودية الثانية، عندما قام حاكم البريمي تركي السديري بثورة ضد مدينة صور مما

أدى لمقتل عددٍ من السكان وكان من بينهم أحد الرعايا البريطانيين (كيلي، ١٩٧١م، ص١٢٨-١٢٩)، مما جعل المقيم البريطاني يأمر بمهاجمة الدمام والقطيف، بعدها قدم عبد الله بن فيصل اعتذاره، عما بدر من حاكم البريمي، وذلك من خلال مبعوثه محمد بن مانع عام ١٢٨٢هـ (أبو عليه، ١٩٨٣م، ص٢٤٥).

لقد ضعفت هجمات الدولة السعودية على مناطق عمان بعد هذه الحادثة مكتفية بأخذ الزكاة من قبائلها، وكان الإنجليز يحرضون حاكم مسقط، وعددا من القبائل الأخرى على عدم دفع الزكاة للدولة السعودية. وبعد مقتل حاكم مسقط على يد أبنه ثويني بن سالم، وتوليه الحكم بعده، ثم طرده من قبل الأهالي لانه كان موالياً للدولة السعودية (البوريني، د.ت.، ص١٥٧)، وتولى غزان بن قيس الحكم بعده، والذي كان واضح العداء للدولة السعودية، حيث استغل فرصة توسع الخلاف بين عبدالله وسعود ابني فيصل، وذهب يخطط للأستيلاء على البريمي، خاصة بعد مقتل أميرها عام ١٢٨٥م، وتمكن في نفس السنة من احتلالها بعد استسلام الحامية السعودية هناك (كيلي، ١٩٧١م، ص١٣٥)، ولم تكن الظروف مواتية لعبدالله بن فيصل للتقدم إلى هناك واستعادة البريمي (كيلي، ١٩٧١م، ص١٣٩-١٤٠)، حيث زادت حدة الخلاف مع أخيه سعود.

بعد مقتل غزان بن قيس، وتولي تركي بن سعيد الحكم بعده، وصلت إليها أحدى الحاميات السعودية في الإحساء بقيادة محبوب بن جوهر عام ١٢٨٧هـ ، الذي تمكن من السيطرة على الأوضاع هناك، وبقي بها حتى عام ١٢٨٩هـ، ولم تدم إقامته طويلاً هناك، خاصة بعد زيادة حدة الخلاف بين أفراد البيت السعودي ، واستيلاء الترك على الإحساء، وتقسيم المنطقة بين عددٍ من القبائل، وهكذا نلاحظ من خلال الأحداث السابقة كيفية تقلص نفوذ السيطرة السعودية ثم نهايتها على هذه المناطق ، وبالتالي خروجها من تحت يدها.

كانت العلاقة بين الرياض، والبحرين في أكثر أوقاتها بين مد وجزر تبعاً لقوة أو ضعف الحاكم السعودي، فبعد وفاة الإمام فيصل بن تركي ونشوب الحرب الأهلية بين الأخوين وتمزق أوصال الدولة، رفض حكام البحرين دفع الزكاة التي كانوا يؤدونها لحكام الدولة السعودية الثانية، إضافة لمساعدتهم سعوداً ضد أخيه عبد الله عندما وصل إلى الإحساء، وتحالفوا معه وأيدوه على ما كان يخطط له، لأن ذلك ما كان يهمهم حتى يظل

الخلاف ويستفحل، وبالتالي لا يستطيعون أن يدخلونهم تحت طاعتهم أو يجبروهم على دفع الزكاة، وكل ذلك كان بمباركة من الإنجليز (أبو عليه، ١٩٨٣م، ص٢٦٤). وظل حكام البحرين غير خاضعين لسيطرة الدولة السعودية الثانية طيلة هذه الفترة.

وهكذا خرجت هذه الأقاليم الشرقية لشبه الجزيرة العربية من تحت حكم الدولة السعودية الثانية تباعاً، والذي كان نتيجة مباشرة لقوة الخلاف الذي نشب بين أبناء الإمام فيصل، مما أدى إلى تقليص نفوذها وسيطرتها على معظم المناطق التي كانت خاضعة لها ليس في الشرق فقط بل في شبه الجزيرة العربية كلها وأصبحت حدود دولتهم لا تتعدى حدود نجد بالمفهوم الجغرافي.

## رابعا: النتيجة:

بعد الأستعراض السابق للوضع التاريخي للحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية، خلال دوريها الأول والثاني في الفترة الممتدة من عام ١١٥٧هـ إلى ١٣٠٩هـ ، يمكن أن نحدد النقاط التالية :

- أن هذه المرحلة هي مرحلة البناء والتأسيس الفعلي والحقيقي لقيام ما يعرف اليوم بالمملكة العربية السعودية .
- ظهور عددٍ من مفاهيم الجغرافيا السياسية والمتمثلة في مفهوم منطقة النواة/ **Core Area** أو النواة المركزية/**Nuclear Core** التي نشأت منها المملكة العربية السعودية والمتجسدة في منطقة العارض من نجد، والتي تضم مدن العيينة والدرعية والرياض، إضافة إلى ظهور مفهوم مبرر الوجود أو الفكرة من وراء إنشاء الدولة **Raison d`tre** الذي نادى به (هارتشورن) (عبدالله، ١٩٧٦م، ص٢٦).
- أمكن خلال هذا البحث أيضاً تحقيق أهداف الدراسة والمتمثل في معرفة ودراسة وبيان الخلفية السياسية والتاريخية للحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية خلال الفترات الزمنية المشار إليها سابقاً.

**خامسا: التوصيات:**

١. القيام بدراسات أكثر تفصيلية لمناطق الحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية مع كل دولة على حدة ، ولكل نوع من الحدود ، حتى يتم سد النقص الكبير في هذا الجانب ، إذا توفرت النصوص والخرائط الملحقة المتكاملة للاتفاقيات المعقودة بين المملكة وجيرانها في هذا الشأن.

٢. ضرورة استخدام الأساليب والطرق والقنوات الدبلوماسية والسياسية لحل القضايا والمنازعات الحدودية نظراً لجدواها في تحقيق ذلك الهدف .

٣. على الجهات المعنية الاهتمام بتوفير أكبر قدر ممكن من البيانات والإحصائيات الخاصة بمناطق الحدود، حتى يتسنى للباحثين استخدام المناهج والدراسات الكمية للقيام بعمليات التحليل والربط بين عددٍ من العناصر ثم الخروج بتعميمات يمكن أن تساهم في حل منازعات وقضايا الحدود .

٤. فتح الأبواب أمام الباحثين للحصول على ما يرغبون الحصول عليه من بيانات أو خرائط أو معاهدات تخص مناطق الحدود دون أية تحفظات .

٥. إنشاء مراكز وجمعيات ودوريات علمية متخصصة في دراسة جميع قضايا الحدود الدولية في المنطقة العربية.

## سادسا: المراجع


١- ابن بشر ، عثمان، ( ١٩٩٩م ) ، عنوان المجد في تاريخ نجد ، تحقيق : محمد بن ناصر الشثري ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، دار الحبيب.

٢- ابن غنام ، حسين ، ( ١٩٩٤م )، تاريخ نجد ، تحقيق : ناصر الدين الأسد ، الطبعة الثالثة ، جدة ، دار الشروق.

٣- أبو عليه ، عبد الفتاح حسن ، ( ١٩٨٥م ) ، تاريخ الدولة السعودية الثانية ، الطبعة الخامسة ، الرياض ، دار المريخ للنشر.

٤- أبو عيانة ، فتحي محمد ، ( ١٩٨٣م) ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، بيروت ، دار النهضة العربية.

٥- آل عبد القادر ، محمد عبد الله ، ( ١٩٦٩م ) ، تحفة المستفيد بتاريخ الإحساء القديم والجديد ، الطبعة الأولى، الرياض ، مطابع الرياض.

٦- البوريني ، أحمد قاسم ،(د.ت.) ، الامارات السبع على الساحل الاخضر ، بيروت ، دار الحكمة.

٧- دارة الملك عبد العزيز ،( ١٤١٩هـ) ، الاطلس التاريخي للمملكة العربية السعودية ، الطبعة الاولى، الرياض ، الامانة العامة للاحتفال بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس المملكة.

٨- الديب ، محمد محمود ، (١٩٩٠م ) ، الجغرافيا السياسية : أسس وتطبيقات ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية.

٩- الراوي، جابر إبراهيم، (١٩٧٥م) ، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية ، بغداد ، مطبعة دار السلام.

١٠-رياض ، محمد ، ( ١٩٧٩م) ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتك : دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط ،الطبعة الثانية ، بيروت ، دار النهضة العربية.

١١-السماك، محمد أزهر، (١٩٨٨م)، الجغرافيا السياسية: أسس وتطبيقات، الطبعة الأولى، الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع.

١٢-صادق ، دولت أحمد وآخرون ، (١٩٩٨م ) ، الجغرافيا السياسية ، الطبعة السابعة ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية.

١٣-طهبوب ، فائق عبد الجليل ، (١٩٨٣م) ، تاريخ البحرين السياسي : ١٧٨٣- ١٨٧٠م ، الكويت ، ذات السلاسل.

١٤-عبد الرحيم ، عبد الرحيم عبد الرحمن ، ( ١٩٨٦م ) ، محمد علي وشبه الجزيرة العربية ، الجزء الثاني ،الطبعة الثانية ،القاهرة ، دار الكتاب الجامعي.

١٥-عبد الرحيم ، عبد الرحيم عبد الرحمن ، ( ١٩٩٧م ) ،الدولة السعودية الاولى : ١١٥٨-١٢٣٣هـ،الطبعة السادسة ، القاهرة ، دار الكتاب الجامعي.

١٦-عبد الوهاب ، عبد المنعم ، ( ١٩٧٧م) ، جغرافية العلاقات السياسية : دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيوبوليتيكس والجغرافيا السياسية ، الكويت ، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع.

١٧-عبدالله ، أمين محمود، (١٩٧٦م)، في أصول الجغرافيا السياسية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مكتبة النهضة العربية.

١٨-الغامدي ، أحمد ، (١٤٢٠هـ) ، قضية الحدود السعودية اليمنية نحو الحل ، جدة ، شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر.

١٩-الفاخوري ، محمد عمر ، ( د.ت. ) ، الأخبار النجدية ، تحقيق: عبد الله الشبل ، الرياض ، جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية.

٢٠-فلبي ، جون ، ( د.ت. ) ، تاريخ نجد ، بيروت ، المكتبة الأهلية.

٢١-كيلي . جي . بي ، ( ١٩٧١م ) ، الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية ، ترجمة خيري حماد ، بيروت ، دار مكتبة الحياة.

٢٢-محمود ، محمود توفيق ، ( ١٩٨٨م) ، مفهوم الجغرافيا السياسية ومجالها ، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية ، العدد (٢).

٢٣-مدني ،محمد عمر،(١٤١٧هـ)، القانون الدولي للبحر،الجزء الثاني،الطبعة الاولى،الرياض،معهد الدراسات الدبلوماسية.

٢٤-نخلة ، محمد عرابي ، ( ١٩٨٠م ) ، تاريخ الإحساء السياسي: ١٨١٨م . ١٩١٣م ، الكويت ، ذات السلاسل.

٢٥-هارون ، علي أحمد ، (١٩٩٨م) ، أسس الجغرافيا السياسية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، دار الفكر العربي.

٢٦-وزارة الدفاع والطيران ،(١٤٠٧هـ ) ، خارطة جزيرة العرب ، الرياض ، الادارة العامة للمساحة العسكرية ، مقياس رسم ١/ ٢,٠٠٠,٠٠٠.

٢٧-وهبة، حافظ، ( ٢٠٠٠م ) ، جزيرة العرب في القرن العشرين ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، دار الآفاق العربية.

٢٨-الوهبي ، عبد الكريم عبد الله ، ( ١٩٨٩م ) ، بنو خالد وعلاقتهم بنجد : ١٠٨٠ . ١٢٠٨هـ ، الطبعة الأولى ، الرياض ، دار ثقيف للنشر.

٢٩- Glassnar,M.I.,&de Blij,H.J, (1989), Systematic Political Geography , New York , Wiley & Sons.

٣٠- Prescott, J . R. V,(1967), Geography of Frontiers and Boundaries, London ,Hutchinson & co.